



PROVISIONAL
A/39/PV.86
17 December 1984
ARABIC



الأمم المتحدة
الجمعية العامة

الدورة التاسعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السادسة والثمانين

المعقودة بالمقر، في نيويورك،

يوم الأربعاء، ٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٤، الساعة ٣٠ / ١٠

الرئيس : السيد لوساكا (زامبيا)
نم : السيد موشوتاس (قبرص)
نائب الرئيس (نايب الرئيس)

- تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة [١٨] (تابع)
- (أ) تقرير اللجنة الخاصة
(ب) تقارير الأمين العام
(ج) مشاريع قرارات
(د) رسالة واردة من بابوا فينيا الجديدة

- تعيين أعضاء في اللجنة الاستشارية لبرنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه (تابع)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللفات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza , مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠ / ٥٥البنء ١٨ من ءءول الأءمال (ءابع)ءنءفذ اءلان منء الا سءءلال للءاءان والشءوب المسءمرة

- (أ) ءقءر اللءنة الءاصة (A/39/23 و 763 ، و A/AC.109/761-762 و 764 و Add.1 و 765 ، و Add.1 و 766-770 ، و 775 و 776 ، و 777 و Add.1 و 778-780 ، و 785-787 و 799) .
- (ب) ءقارءر الأءمن العام (A/39/494 ، A/39/634 و Add.1) ؛
- (ء) مشارءق قراءاء (A/39/L.17 و Corr.1 و A/39/L.18 و A/39/23 (Part I) ، الفصل الءانى ، الفقرة ٩) ؛
- (ء) رسالة وارءة من بابوا ءنءا الءءءة (A/39/23) .

السءء فءلا زكوسان ءوسءه (كوسا) (ءرءمة شفوءة عن الاسبانءة) ؛ ءءءفل

المءءمء الءولء فء العام القاءم بالءكرى الءامسة والءشرءن لاءلان منء الا سءءلال للءاءان والشءوب المسءمرة . وسءءءء لنا هءه المناسبة فرصة ءقءءم الا نءصاءاء الءى سءاءء فء الكءاح ضء الا سءءمار ، وءقءءر الءءهوء الءى ءءب ان ءبءلها هءه المنءمة فءى ءعم الشءوب الءى مازاءء ءناضل من أءل ءقءر المصءر والا سءءلال .

وفء مءال ءصفءة الا سءءمار على وءه الءءءءء ، ءسءءء مءنءمءنا وهى على وشءك الاءءفال بالءكرى الأربءءن لانشاءها ، ان ءشءر بالرضاء عن العءل الءى قامء به فءى ءعم أءء العباءء الأساسية الءارءة فءى مءءاقها .

ونءن نرءب فءى هءا الءسءاق بانءمام الءمءهوءة الصءراءة الءمقراءءة كءضوء كامل العءضوءة فءى منءمة الوءءة الافرءقءة . وءء هءا نصرا كءءرا للشءب الصءراوى بالءاء والشءوب الافرءقءة بوءه عام .

لقد تحققت انجازات كثيرة في هذا الميدان . ومع ذلك ، فان جدول أعمال اللجنة الخاصة ، الذي لا يشمل كل الاقاليم التي ينطبق عليها القرار ١٥١٤ (د - ١٥) ، يعتبر دليلاً حياً على العمل الهام الذي مازال على منظمتنا القيام به ، دعا لنضال الشعوب من اجل تحرير نفسها من آخر الآثار المتبقية من السيطرة الاستعمارية .

ومن أكثر الحالات المتسمة بطابع مأساوي الحالة التي انتهينا توا من بحثها في هذه الجمعية ، وهي مسألة ناميبيا . بيد ان هناك استعماراً في منطقة المحيط الهندي ، حيث توجد جزيرة مايوت القمرية والجزر الطغاشية ودييغو غارسيا التي يتعين اعادة سيادتها الى جزر القمر ومدغشقر وموريشيوس على التوالي . وفي منطقة الكاريبي ، نجد أكبر الممتلكات الاستعمارية للولايات المتحدة ، وهي بورتوريكو ، وأقاليم أخرى مازالت تحت اسم " المناطق الادارية ما وراء البحار " ، وهو الاسم الذي عفا عليه الزمن ، محرومة من تقرير مصيرها من جانب دول اوروبية شتى . والى الجنوب ، في منطقة جنوب المحيط الاطلسي ، تشمل الاربعين من سيادتها على جزر مالديفينايس وجورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية . وتشمل الاقاليم المسماة بالاقاليم الصغيرة ، التي تنازلت موضوعها هيئة معاونة للجنة الخاصة ، مستعمرات كثيرة ، أهمها ميكرونيزيا ، وهي تتعرض لمناورات متطورة تحيكها الدول القائمة بالادارة عليها بغية اعاقة شعوبها عن ممارسة حقوقها في تقرير المصير والا استقلال .

هناك نوع جديد من الاستعمار - هو استعمار الجديد - فرضته الامبريالية على العديد من الدول حديثة الاستقلال ، واتخذ اشكالا جديدة في السنوات الأخيرة عن طريق سياسة غاشمة تقوم على الضغط والابتزاز وتستهدف تقويض الاستقلال السياسي لتلك الدول وشد وثاقها وكأنها أسيرة للنظام الامبريالي القائم على التبعية والاستغلال الاقتصادي . وتحاول الدول الامبريالية ، لا سيما الولايات المتحدة ، في ساعيها تلك أن تستغل الحالة الاقتصادية المفجعة التي تفاقمت في العديد من بلدان العالم الثالث بسبب الأزمات الاقتصادية التي نشأت في العالم الرأسمالي .

ومن جهة أخرى ، فان سياسة العدوان والتوسع التي تنتهجها الامبريالية ومخيلها في الشرق الاوسط والجنوب افريقي - اسرائيل وجنوب افريقيا - ادت الى ظهور نوع جديد من الاستعمار الذي يمكن ان نلمسه في خطط اسرائيل لتحقيق الضم النهائي للضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان السورية ، وفي المحاولات الاستعمارية الجديدة التي يقوم بها نظام بريتوريا العنصرى ضد الدول المجاورة المستقرة وضد دول خط المواجهة . والحقيقة ، أن عطية انهاء الاستعمار قد توقفت في بعض أكثر المناطق حساسية لا سيما في ناميبيا ، حيث يتجاهل نظام الفصل العنصرى ، بتشجيع من سياسة الارتباط البنائى التي تنتهجها الادارة الامريكية الحالية ومن الدعم السياسي والدبلوماسي والاقتصادى والعسكرى الذى يتلقاه من واشنطن ، ارادة المجتمع الدولى وبصر على الابقاء على احتلاله غير المشروع لاقليم ناميبيا ، متجاهلا قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة المتكررة بهذا الخصوص .

ان استعراض الاقاليم التي لاتزال تحت السيطرة الاستعمارية ، يبين بوضوح الدوافع التي تفسر سبب مقاومة الدول الاستعمارية التخلي عن هذه المستعمرات . ففي بعض الحالات ، تستفيد تلك الدول من الارباح الدسمة التي تجنيها من الاستغلال الاقتصادى المواتى بشكل خاص للأوضاع الاستعمارية . وفي حالات اخرى ، فان تتصل تلك المنافع أيضا بأهداف استراتيجية عسكرية .

سبقت الجمعية العامة في دورتها الحالية في مشاريع القرارات المتعلقة بالبند المعروض علينا وستدين فيها دون ليس استقلال الأقاليم المستعمرة من قبل الدول المستعمرة ومن قبل شركاتها عبر الوطنية ، واستخدام تلك الأقاليم لأغراض عسكرية ، نظرا لأن كلا المطرستين تشكلان عقبتين خطيرتين أمام عطية تقرير المصير والاستقلال .

ان ما يجري في أقاليم ناميبيا وميكرونيزيا ودييغو غارسيا وغوام وپورتوريكو على وجه الخصوص - وهذه مجرد اشارة لأبرز الحالات - أمثلة حية على استخدام الأقاليم المستعمرة لأغراض عسكرية تتعلق بالاستراتيجية العدوانية الشاملة للإمبريالية . وعلى الرغم من ، اعتبرت كوبا هذا النوع من النشاط نشاطا بالغ الخطر لا على ممارسة تلك الشعوب لحقها في تقرير المصير والاستقلال فحسب ، بل وعلى أمن واستقلال الدول المجاورة .

وقد عززت أحداث معينة وقعت أخيرا في منطقة الكاريبي قناعة بلدي بأنه يتحتم على هذه المنظمة وعلى المجتمع الدولي بصورة عامة مضاعفة الجهود ليتسنى وضع نهاية لاستخدام الأقاليم المستعمرة ، سواء لاقامة قواعد أو للقيام بأنشطة عسكرية أخرى . ويتحتم علينا ان نضيف الى استخدام الولايات المتحدة لجزيرة فيبيكيز - وهي جزء من إقليم پورتوريكو المستعمر - كميدان تدريب على العدوان الذي شنته بعد سنتين على جزيرة فرينادا الصغيرة ، اضافة للطابع العسكري على نحو متزايد على پورتوريكو واستخدامها كقاعدة للمناورات العسكرية في اطار الخطط العدوانية التي تعدها الادارة الأمريكية الحالية ضد شعوب حوض الكاريبي وأمريكا الوسطى لاسيما ضد نيكاراغوا وكوبا .

وقد كان هذا الجانب بالذات - أي اضافة الطابع العسكري على إقليم پورتوريكو - موضوع تحليل شامل عند ما تناولت اللجنة الخاصة في جلسة عامة هذا البند في آب/اغسطس من هذا العام . وقد اتاحت الفرصة في ذلك الوقت لأعضاء اللجنة لكي يستمعوا الى بيانات من العديد من الملتحقين الذين يمثلون جميع الاحزاب السياسية في پورتوريكو دون استثناء ، ويمثلون أهم المنظمات الاجتماعية والمهنية والثقافية ، كما يمثلون مجموعات ومؤسسات وشخصيات مرموقة من الدوائر السياسية والدينية والاجتماعية والثقافية فسي ذلك

الاقليم . وثبتت جميع تلك البيانات ، بشكل قاطع ، حقيقة ان شعب بورتوريكو غير راض عن
الوضع السياسي الحالي الذي يعوق تحقيق طموحاته المشروعة .

وعدة سنين ، ظلت كوبا تدافع ، وفاقاً ، منها لالتزامها التاريخي المتأصل في التفكير
التحرري لكل من خوزيه مارتى وخواريه ووليفار وهوستوس ويتنيسيس والبيزو كامبوس ، عن حق
شعب بورتوريكو غير القابل للتصرف في تقرير المصير والا استقلال ، وذلك تماشياً مع قرار
الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) .

ومازلنا مقتنعون أنه مهما طال الأمد فان شعب بورتوريكو الشقيق سينضم ، ك ولاية
مستقلة ذات سيادة ، الى اسرة دول امريكا اللاتينية العظيمة ، التي لم تتمكن الدول
الاستعمارية من فصله عنها وعن تاريخها وثقافتها وجزورها المشتركة مهما حاولت أن تشوه
حقيقة التاريخ ، وتدمر هويته الوطنية ، وتجعل هيكل بورتوريكو الاقتصادى ملائماً لمصالح
الشركات عبر الوطنية الأمريكية ، وتستخدم أبناء شعب بورتوريكو كذخيرة لحرورها ومغامراتها
الامبريالية .

وفقاً للجزء الأول من تقرير اللجنة الخاصة (A/39/23) ، ستبت الجمعية العامة في
مشروع القرار المتعلق ببرنامج الأنشطة للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين للاعلان
بشأن منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . واننا لعلنا ثقة من أن المساهمة النشطة
من جانب جميع الاعضاء ومن جانب الامم المتحدة وهيئاتها المعنية ووكالاتها المتخصصة
والمنظمات الاخرى في منظومة الامم المتحدة والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال تصفية
الاستعمار ، ستسهم في جعل هذا الحدث التاريخي معلماً هاماً على درب الجهود التي
يبدلها المجتمع الدولي لزالة آخر آثار الاستعمار من طريق الدعم الثابت المتصفاً بالتصميم
لتلك الشعوب التي لا تزال تكافح لممارسة حقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير
والاستقلال .

السيد سكوفينكو (جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية
عن الروسية) : هناك أحداث معينة في حياة البلدان والشعوب ، كما في حياة الأفران ،
تحدد ، الى مدى بعيد ، مستقبلها . والنسبة للعديد من شعوب آسيا وأفريقيا وأمريكا
اللاتينية ، كان الحدث الهام اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخامسة
عشرة ، ومبادرة من الاتحاد السوفياتي ، اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب
المستعمرة .
وقد عبر هذا الاجراء التاريخي حقا عن اعتزام جميع القوى التقدمية والمحبة للسلام
انهاء الاستعمار الى الأبد .

(السيد سكوفينكو ، جمهورية
اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

وقد كان هذا بمثابة تأكيد قانوني دولي لشريعة النضال في سبيل التحرر الوطني والحقوق غير القابلة للتصرف لجميع الشعوب في تقرير المصير والاستقلال . وعلى مشارف الذكرى الخامسة والعشرين لاعتماد الاعلان ، فانه لما يرضينا حقا ان نلاحظ النجاحات الكبيرة التي تحققت في تنفيذ مبادئه النبيلة . لقد تهاوت الامبراطوريات الاستعمارية ومن بين انقاضها نهضت عشرات الدول حديثة الاستقلال . وقد اكدت هذه الدول وضعها على الساحة الدولية كدولة ذات سيادة تشارك على قدم المساواة في المجتمع العالمي ، ووزنها الدولي اخذ في الازدياد وكذلك اسهاماتها الايجابية في حل المشاكل على الصعيد العالمي . وهذا انتصار عظيم للشعوب في نضالها من اجل التحرر الوطني . وهو خطوة هامة صوب القضاء الكامل على الاستعمار ، تلك الظاهرة الخبيثة في تاريخ البشرية .

ومع ذلك فان قوى الامبريالية والرجعية لا تود ان تسلم بحقائق العصر . ولذلك اعلنت تعسفا عددا من المناطق كمناطق مصالح حيوية لها وهي مناطق تشمل مساحات شاسعة من المحيطات والمناطق الساحلية المملوكة لشعوب اخرى ، وهي جاهدة في فرض ارادتها على تلك الشعوب الاخرى . وعدوان الولايات المتحدة على غرينادا ، والازمات في الجزء الجنوبي من افريقيا والشرق الاوسط وامريكا الوسطى كلها من نتائج سياسات الامبريالية والهيمنة والتوسع ومحاولات اقامة سد في وجهه الاصلاحات التقدمية في العالم . وبسبب هذه السياسات بالذات مازال الاستعمار قائما ومازالت الحقوق المقدسة في تقرير المصير والاستقلال مجرد حلم لشعوب اكثر من عشرين بلدا واقليما .

وفي هذا الصدد ، نشعر بالانزعاج بوجه خاص تجاه الحالة السائدة في الجزء الجنوبي من القارة الافريقية حيث يقوم النظام العنصرى في جنوب افريقيا بتخريب العديد من قرارات الامم المتحدة ذات الصلة بمواصلته احتلاله غير المشروع لناميبيا ومحاولته كبت تطلعات الشعب الى التحرر والاستقلال بقوة السلاح ، والابقاء على النظام الاستعماري هناك . وفي نفس الوقت ، يقوم العنصريون في بريتوريا بعمليات عدوان

(السيد سكوفينكو ، جمهورية
أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

نشطة وعمليات تخريب ضد الدول الأفريقية المجاورة لمحاولة ارغامها على التوقف عن مساعدة وتأييد حركة التحرر الوطني للشعب الناميبي .

وكما هو موضح في تقرير اللجنة الخاصة المعنية بمناهضة الفصل العنصرى ، تمكن نظام جنوب افريقيا من تجاهل الامم المتحدة وارتكاب الاعمال غير المشروعة والقيام باستعراض القوة بفضل الدعم والتواطؤ من جانب الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية الاخرى واسرائيل ، وبعض الشركات والمؤسسات المالية عبر الوطنية . لقد ادان وفد جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية بشدة اعمال تلك الدوائر والدول التي تقوم ، تحت ستار من تصريحاتها عن اخلاصها لمقاصد ومبادئ الاعلان الخاص بتصفيحة الاستعمار ، بتقديم المساعدة لنظام الفصل العنصرى وتشجعه على مزيد من الاعمال غير المشروعة والعدوان والتعننت فيما يتعلق بمسألة منح الاستقلال لناميبيا .

ففي واشنطن توصف جنوب افريقيا صراحة بأنها الصديق والحليف التاريخي . وتنتهج الولايات المتحدة سياسة الارتباط البناء مع نظام بريتوريا مؤملة بهذه الطريقة ان تحافظ على مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية في الجزء الجنوبي من القارة الافريقية . وقد ظل العنصريون وحماتهم مؤخرا يبذلون جهودا مشتركة في محاولة لربط مسألة ناميبيا بمسائل أخرى لا صلة لها اطلاقا بتلك المسألة ، عملا على تأجيل منح الاستقلال للشعب الناميبي الى أجل غير محدد . وهذه المناورات الكريهة ترمي الى فرض حل لمشكلة ناميبيا خارج نطاق الامم المتحدة وتقويض اساس التسوية الحقيقية كما حددتها قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وقرارات الامم المتحدة الأخرى . وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية تدين هذه المناورات بشكل قاطع . وتحبذ الممارسة الفورية لشعب ناميبيا لحقه القانوني في تقرير المصير والاستقلال وصون وحدة ناميبيا وسلامتها الاقليمية بما في ذلك خليج والفيس والجزر المتاخمة للشاطئ ، وانتقال السلطة بالكامل الى المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية التي اعترفت بها الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية كممثل شرعي وحيد لشعب ناميبيا .

ان اتخاذ تدابير فعالة وفقا لقرارات الأمم المتحدة للقضاء على بؤر الاستعمار والعنصرية والفصل العنصرى من الجزء الجنوبي من القارة الافريقية مطلب ملح في الوقت الحاضر . وينبغي أن تضاعف الأمم المتحدة وجميع القوى الديمقراطية المحبة للسلام جهودها لعزل جنوب افريقيا العنصرية . ونحن نساند تماما ما تطالب به السدول الافريقية من قيام مجلس الأمن بفرض عقوبات الزامية شاملة فورا على جنوب افريقيا بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة . ونحن نعتقد أيضا أنه من الأساسى أن تلتزم جميع الدول التزاما دقيقا بالعقوبات السابق فرضها على جنوب افريقيا .

ولسوء الحظ لا يقتصر الاخفاق في الانصياع لأحكام الاعلان الخاص بتصفيية الاستعمار على افريقيا . اذ لم يتسن التوصل الى حل فيما يتعلق بتصفيية الاستعمار في عدد من الأقاليم التابعة الصغيرة الواقعة في مختلف محيطات العالم . ولا يهم هنا ان كانت تلك الأقاليم صغيرة الحجم وقليلة السكان . رغم أن هذا هو بالذات العذر التي تستخدمه الدول القائمة بالادارة لتبرير رفضها منح تلك الأقاليم الحق في تقرير المصير والاستقلال . لكن السبب الحقيقي يخالف ذلك فالموقع العسكرى والاستراتيجى لتلك الأقاليم ، والخطط العسكرية للدوائر الامبريالية العدوانية هي التي تفسر المحاولات العنيدة للدول القائمة بالادارة للاحتفاظ بهذه البقية الباقية من ممتلكاتها الاستعمارية . فهي تستخدم تلك الأقاليم ، وهي غالبا من الجزر ، بالرغم من ارادة سكانها ، كقواعد عسكرية ورؤوس جسور للأغراض الاستراتيجية من بعض اجزاء العالم . ولا تولي السدول القائمة بالادارة مصير أو تطلعات السكان الوطنيين أى اهتمام أو تفكير .

وتتضح النماذج النمطية للاستهانة بحق الشعوب في تقرير المصير ، ان لم يكن انكاره اصلا لأغراض انانية بحتة ، من أعمال الولايات المتحدة فيما يتعلق بالأقليم الاول من جزر المحيط الهادى - ميكرونيزيا . فعندما تولت الولايات المتحدة ادارة ميكرونيزيا في ١٩٤٧ تعهدت بالتزام محدد هو أن تنهض بالتقدم السياسى والاقتصادى والاجتماعى للسكان المحليين وتعمل على تطوير ميكرونيزيا للوصول بها الى الحكم الذاتى والاستقلال . لكن الأهداف الحقيقية للدول القائمة بالادارة - كما أوضحنا فى الأحداث اللاحقة - كانت لا صلة لها بما أوصت به الأمم المتحدة . فبذ اللحظة الأولى

حاولت الولايات المتحدة ضم الجزر معلنة أنها منطقة مصالح استراتيجية وحيوية لها . واستهزاءً بمفهوم تقرير المصير ذاته ، حاولت الولايات المتحدة ، طوال ٣٧ عاماً ، وهي مدة نظام الوصاية ، فرض ارادتها على الشعب الميكرونيزي باستخدام القوة الغاشمة . وبسبب جهود الدولة القائمة بالادارة جزئت ميكرونيزيا الى عدد من الكيانات كل منها يواجه نفس المصير وهو أن يصبح مستعمرة للولايات المتحدة . فضلاً عن ذلك ، أعطت الولايات المتحدة نفسها الحق في استخدام أجزاء من ميكرونيزيا في نشر وتخزين الأسلحة النووية والمواد الكيميائية السامة واجراء التجارب عليها . وبالإضافة الى القاعدة العسكرية القائمة بالفعل ، يجرى التخطيط لإنشاء منشآت عسكرية جديدة هناك . ووفد أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية يعتقد أن المعاهدات التي اقترحتها الولايات المتحدة أو ما يسمى بالعهد والمواثيق والتي تقوم على أساس افكار من قبيل الكومنولث والارتباط الحربين ميكرونيزيا والدولة القائمة بالادارة ، تعادل أساساً أعمال اعادة الاستعمار ولا يمكنها أن تحل محل وضع الدولة الحرة المستقلة .

(السيد سكوفينكو ، جمهورية
اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

ان اغفاء الطابع العسكرى على جزر المحيط الهادئ يشكل تهديدا خطيرا
لأمن الشعوب ، لا في ميكرونيزيا فحسب ، بل وفي اسيا واورقيانوسيا ، ويمكن أن ينشأ
عنه مصدر جديد من مصادر التوتر . ان ما ترتكبه الولايات المتحدة من أعمال حيال
الاقليم المشمولة بالوصاية يمثل انتهاكا لميثاق الامم المتحدة واتفاق الوصاية المبرم بين
مجلس الامن والولايات المتحدة وعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
ولسائر قرارات الامم المتحدة . ومن ثم ، لا يمكن ولا ينبغي التسليم بان تلك اعمال
صائبة او ان لها اية قوة قانونية .

ان خطط الدول الامبريالية الرامية الى بسط هيمنتها وتحقيق مطامحها
العسكرية العدوانية لا تستثني ايا من الاقاليم الاخرى في المحيطين الهادئ والاطلسي
وفي منطقة الكاريبي .

ومن ثم ، حوت الولايات المتحدة جزيرة ديبغو غارسيا - التي كانت تملكها
موريشيوس قبلا واستولت عليها المملكة المتحدة ثم اجرتها للولايات المتحدة - الى قاعدة
بحرية نووية حديثة في المحيط الهندي . الامر الذى يشكل تهديدا لامن واستقرار
المنطقة . اما بالنسبة للسكان المحليين فقد حرموا من العيش في وطنهم ذلك ان
المالكين الجدد قرروا التخلص من كل شهود العيان فطردوهم جميعا ولم يبقوا على
احد منهم في الجزيرة .

كما ان جزيرة بورتوريكو مستعمرة فعلية للولايات المتحدة في منطقة الكاريبي .
فهي تستخدم كراس جسر حربي بغرض التدخل في الشؤون الداخلية لسائر بلدان
المنطقة .

وفضلا عن ذلك فان منطقة جنوب المحيط الاطلسي لم تتخلص من مخلفات
الماضي الاستعماري . فالصراع المسلح الناشئ هناك على جزر ماليفيناس يعد دليلا
دامغا على الموقف الحقيقي الذى تنتهجه المملكة المتحدة وحلفاؤها المقربون في منظمة
حلف شمال الاطلسي ازاء مشاكل انهاء الاستعمار ، كما انه يعد دليلا مقنعا على
ضرورة التصفية الفورية والنهائية للاستعمار اينما وجد وبجميع اشكاله .

(السيد سكوفينكو ، جمهورية
أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

ذلك هو الموقف الاساسي الراسخ الذى التزمت به دوما جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية عند التصدى للمسائل المتعلقة بالتنفيذ السريع لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . ونحن نمد يد الصداقة لكل الذين يناضلون في سبيل الحرية والاستقلال وفي سبيل حقهم في تقرير المصير والاستقلال التام ، ويمكنهم الاعتماد دائما على مساندتنا .

السيد مايلز (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : شهد

العام الماضي انضمام سان كريستوفر ونيفيس الى عضوية الامم المتحدة . وفي العام الحالي نرحب بهروني دار السلام بوصفها العضو التاسع والخمسين بعد المائة في المنظمة . ان حصول هاتين الدولتين على استقلالهما يعد مثالا تقليديا على التغيير السلمي الذى حول ما كانت بالاس امبراطورية الى مجرد كومونولث . بل ان انضمامهما الى الامم المتحدة يقربنا اكثر من الهدف المتمثل في اضاء طابع العالمية على منظماتنا . ان بزوغهما كدولتين جديدتين يعد مناسبة جديدة بان نحتفل بها . وبالرغم من ذلك ، قد يصعب على المرء ان يفكر على هذا النحو بتاثير ما قيل في هذه المناقشة ، ذلك ان المناقشة توحي بان عطية انها الاستعمار لم تحرز اى تقدم يذكر في السنوات الأربعين الماضية ، وانها مازالت تستحق نفس الاولوية التي اعطيت لها في السنوات الاولى لانشاء هذه المنظمة .

نحن لسنا هنا لنؤكد الأساطير . فحقيقة الامر ان عطية انها الاستعمار اوشكت على الانتهاء . وقد تحققت انجازات كثيرة . وتضائل عدد الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي فلم يتبق منها سوى ١٥ اقليما او ما يناهز ذلك . وفيما يتعلق بالاقاليم التي مازالت خاضعة للإدارة البريطانية فقد اكدت جميعا انها ليست على استعداد بعد للاستقلال ووضحت جميعا انها غير راغبة في قطع صلاتها بالمملكة المتحدة . ونحن نحترم رغباتها . ان الشعوب هي التي تحدد مدى التقدم الدستوري . ولا ينبغي لنا ان نرغمها على الاستقلال وكما لا يحق لنا ان نعترض سبيل الاستقلال اذا كان ذلك متماشيا ورغباتها التي تعرب عنها عن طريق ممثلها المنتخبين .

وإذا كان هناك أي شك لدى أحد بشأن سرعة تقدم عملية إنهاء الاستعمار، فاسمحوا لي أن أوضح أنه عقب إنشاء الأمم المتحدة، وقبل اعتماد إعلان إنهاء الاستعمار في عام ١٩٦٠، حصل على الاستقلال ٣٣ من الأقاليم المستعمرة والمشمولة بالوصاية من بينها عشرة أقاليم بريطانية، إجمالي تعداد سكانها حوالي بليون نسمة - وهي نقطة أغفلها عدد من المتكلمين. وعندما اعتمد الإعلان، كانت هناك أربعة أقاليم أخرى يبلغ تعدادها حوالي ٥٤ ملايين نسمة في سبيلها إلى الاستقلال، كما كانت أسس الاستقلال قد أرسيت في أقاليم مستعمرة بريطانية أخرى. وبحلول عام ١٩٦٥، كانت جميع الأقاليم التابعة لبريطانيا في أفريقيا قد نالت استقلالها باستثناء روديسيا التي كانت خاضعة لنظام غير مشروع. وبغض النظر عن هونغ كونغ التي تسرى عليها اعتبارات خاصة نظراً لأنها غير مدرجة في قائمة الأقاليم غير المتبعة بالحكم الذاتي، فإن ما يتبقى في الوقت الحالي هو مجموعة من الأقاليم الجزرية الصغيرة التي لا يتجاوز تعداد سكانها معاً ١٥٠ ألف نسمة.

ومن ثم، فإن مجموع الأنفس الخاضعة لمسؤولياتنا الاستعمارية في الوقت الراهن يبلغ ١٥٠ ألف نسمة. ومن غير الوارد أن المملكة المتحدة تبقي تلك الشعوب تحت حكمها الاستعماري تحقيقاً لمصالحنا الخاصة. فنحن نفعل ذلك تلبية لرغبة تلك الشعوب، وإدراكاً منا للالتزامات التي يفرضها علينا الفصل الحادي عشر من ميثاق الأمم المتحدة، وهي التزامات نأخذها مأخذ الجد ونتقيد بها بدقة. وبالرغم من ذلك، المحت الكلمات التي أدلى بها الممثلون اليوم، شأنها في ذلك شأن مشاريع القرارات المعروضة علينا، إلى أن الاستعمار لا يخدم إلا مصالح الدول القائمة بالادارة على حساب تلك الخاضعة لإدارتها. الأمر الذي يعد أبعد ما يكون عن الحقيقة وذلك في إطار القدر المحدود الذي مازالت تباشر فيه بلادى مهامها كدولة قائمة بالادارة.

وإذا جاز لي أن أبدأ تعليقا شخصيا، فاني أقول أن بلادى وافقت على عطية إنهاء الاستعمار وأن رياح التغيير بدأت تهب بقوة منذ بدأت حياتي العملية

في السلك الدبلوماسي البريطاني قبل ٢٤ عاما مضت . وربما كنت فريدا بين المسؤولين البريطانيين من ابناء جيلي في كوني اسهمت على نحو فعال في تحقيق استقلال مستعمرة بريطانية هي عدن . الامر الذي يعد مبعث فخراي شخصيا وان كان يقترب بالاسف لان الدولة المستقلة لم تنضم ، على غير المألوف ، الى الكومنولث . فمسألة انتهاء الاستعمار أصبحت بالنسبة للغالبية العظمى من ابناء جيلي وبالنسبة لمعظم ممثلي الأقاليم البريطانية السابقة ، مسألة تاريخ قديم .

أما الان فسأعرض بايجاز لمسألة هونغ كونغ . وليتذكر جميع الحاضرين انه في ٢٦ ايلول /سبتمبر من العام الحالي وقعت الحكومتان البريطانية والصينية بالاحرف الأولى على اتفاق تواصل بمقتضاه المملكة المتحدة تولي مسؤولية ادارة هونغ كونغ حتى ١ تموز /يوليه ١٩٩٧ . ثم تستعيد الصين بعد ذلك سيادتها على هونغ كونغ التي ستصبح اقليما اداريا خاصا تابعا لجمهورية الصين الشعبية . وكما قال سير جوفري هاو ، وزير الخارجية وشؤون الكومنولث ، أثناء المناقشة العامة هذا العام ، يشكل الاتفاق انتصارا لرجاحة العقل ويثبت انه لا يمكن التوصل الى حلول للمشاكل الدولية الا اذا توافرت الشجاعة والحنكة والارادة السياسية لدى جميع الأطراف . ويعد نهج " البلد الواحد ذي النظامين " بالنسبة لهونغ كونغ أكثر الأمثلة ايجابية على ذلك .

وفي الشهر الماضي توصلنا الى اتفاق اخر بشأن اقليم تابع لبريطانيا ، وفي هذه المرة كان الاتفاق مع اسبانيا بشأن جبل طارق . وقد ورد الاتفاق في بيان مشترك صدر في بروكسل في ٢٧ تشرين الأول /اكتوبر اثر اجتماع بين وزير الخارجية البريطاني ووزير الخارجية الأسباني . الأمر الذي يمهد السبيل لتنفيذ بيان لشبونه المؤرخ في نيسان /ابريل ١٩٨٠ والذي ينص على إعادة الاتصال المباشر بين اسبانيا وجبل طارق على ان تبدأ في الوقت ذاته المفاوضات الرامية الى التغلب على الخلافات بين بريطانيا واسبانيا حول جبل طارق .

وستلاحظ الوفود ان وفدى ووفد اسبانيا اشتركا في تقديم التعديل (A/39/PV.27) لمشروع توافق الآراء حول جبل طارق الذى ستنظره الجمعية العامة بعد ظهر اليوم . ويستهدف التعديل أخذ ذلك التطور الجديد في الحسبان .

يصر العديد من يتكلمون كل عام في هذه المناقشة على تجاهل التقدم الكبير الذى احرز في عملية تصفية الاستعمار ، ويجدون من الاسهل طرح شعارات عفا عليها الزمن . اننا نعيش الآن في عالم يختلف تماما عما كان عليه منذ . ٤٠ عاما مضت . لقد حان الوقت كي تكيف الامم المتحدة ممارساتها ومواقفها بما يتواءم وتلك التغييرات ، والا قوضت المنظمة مصداقيتها وقللت من قدرتها على الاستجابة بفعالية لحل المشاكل الحقيقية والملحة . والامبراطورية البريطانية لم تعد قائمة الآن ، وبالتأكيد ، ليس بالشكل الذى تصوره هذه المناقشة . اما الامبراطورية السوفياتية ، كما لاحظ سلفي في مناقشة العام الماضى ، فحكاية اخرى . واذا ما ناقشنا مشاكل الاستقلال والاستعمار اقتضى واجبنا منا النظر في مشاكل اليوم لا مشاكل الأُس .

نعلم جميعا ان الكثير مما قيل في هذه المناقشة ، كان نتيجة للادراك المرير لشروع الفصل العنصرى والظلم الذى تتصف به الحالة في ناميبيا . ولا يوجد بيننا ، سواء كان مستعمرة سابقة او دولة استعمارية سابقة ، من لا يتفق مع الرأى القائل ان نظام الفصل العنصرى مقيت ويعتبر اهانة للكرامة الانسانية . ونحن نتطلع جميعا الى اليوم الذى نجد فيه شعب جنوب افريقيا يعيش في ظل ظروف المساواة والعدل ، ولكن تظل هناك الحقيقة الماثلة في ان الفصل العنصرى ليس مظهرا من مظاهر الاستعمار كما هي . فهو يمثل انتهاكا ضخما وصارخا لحقوق الانسان ، تمارسه دولة ذات سيادة داخل حدودها .

اما فيما يتعلق بناميبيا ، فاننا جميعا نشارك في نفس الأمل ، وهو ان تحقق ناميبيا استقلالها وفقا لاحكام قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . لكن ناميبيا ذات وضع فريد . فقد انشئت آلية خاصة بالامم المتحدة لمعالجتها . وقد نوقشت مسألة

ناميبيا مؤخرا وكذلك الفصل العنصرى في هذه الجمعية العامة ذاتها . فهل من المفيد حقا ان نناقش نفس الموضوع مرة اخرى ؟ وهل ينبغي للمملكة المتحدة ، بوصفها الدولة القائمة بالادارة في ١٠ اقاليم تابعة ، وتبدي فخرا له ما يبرره بالطريقة التي تفي بالتزاماتها قبلها ، ان تتعرض لنفس الحنق والسخط المنصب على الحالة في الجنوب الافريقي ؟ والرد واضح ، وأقول مرة اخرى انه اذا لم تعترف الجمعية العامة بالفرق بين الحالتين ، فان ذلك لن يؤدي في نهاية الأمر الا الى الانتقاص من مصداقيتها . وستفهم الوفود ما اعنيه عندما اقول ان لدينا تحفظات كثيرة بالنسبة لمشاريع القرارات المطروحة علينا . وما له دلالة ويبحث على الاحباط الشديد انها مشاريع تكاد تتطابق مع القرارات التي اعتمدت في السنوات السابقة . وما أشد الفرق بينها وبين الاعلان الخاص بافريقيا ، الذى اعتمدته هذه الجمعية العامة قبل اول امس ، والذى يعتبر استجابة محسوبة وبناءة لل صعوبات الحقيقية التي تواجه البلدان الافريقية في عام ١٩٨٤ .

من البديهي اذن ، ان مشاريع القرارات التي نناقشها اليوم لا تأخذ في الاعتبار عامل التغيير . وهي تتجاهل مشكلة واحدة اود ان اشير اليها ، وهل التمييز بين تقرير المصير والاستقلال . فالاقاليم التي كانت خاضعة لسيطرة الاستعمار البريطاني سابقا ، والتي اظهرت شعوبها رغبة واضحة في الاستقلال حققت ذلك الآن . اما الاقاليم القليلة الباقية فهي حالة استثنائية ، نظرا لان عملية تقرير المصير لن تؤدي او لن تؤدي فورا وبصورة واضحة الى تحقيق الاستقلال ، بل تؤدي الى وضع آخر . والممثلون هنا على اطلاع على مسألة جزر فوكلاند ، وهي حالة اظهر فيها سكان الاقليم بوضوح رغبتهم في الابقاء على ارتباطهم ببلادى . ونجد من الغريب ان حقهم في تقرير المصير قد انكرته هذه الجمعية . هذه الجمعية العامة ، لا المملكة المتحدة طبقا لما ذكره ممثل تشيكوسلوفاكيا بالأمس . وعلى أية حال ، فقد مورس حق تقرير المصير في معظم الحالات الاخرى وكانت نتيجته تحقيق الاستقلال . ومن ثم ، ليس مستغربا ان يتوقع

العديد من الدول الاعضاء تزامن الاثنين معا . وأجد انه مما يشير دهشة اكبر ان يعبر ممثل اوكرانيا عن نفس الفكرة ويعالج تقرير المصير والاستقلال كأمرين متماثلين . وسيتكلم ممثل بيلوروسيا بعد قليل ، وقد ارتكب نفس الخطأ في العام الماضي ، ومن المهم ان نرى اذا ما كان سيكرره مرة اخرى . واود ان اتساءل ، متى اعتبرنا ان تقرير المصير يعادل الاستقلال ، متى تتوقع هاتان الدولتان ممارسة حق تقرير المصير ؟ ودعوني اشير ، الى امثلة قليلة ، حيث نجد النصوص المطروحة علينا تبد وغير مرضية بصورة خاصة . ان مشروع القرار الخاص بتنفيذ الاعلان (A/39/L.17) المؤرخ في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر يشير في الفقرة ١٢ من الديباجة الى الحاجة للقضاء على " التمييز العنصري والفصل العنصري وانتهاكات حقوق الانسان الاساسية للشعوب في الاقاليم المستعمرة " . ونلاحظ انه يتكلم هنا عن " الشعوب في الاقاليم المستعمرة " ، لا مجرد ناميبيا . والواقع ان ناميبيا تستفرد كمثل على ظاهرة عامة . وقد لا يكون الامر في حقيقته اننا نستفرد لتوجيه النقد اليها هنا . ولكن اذا لم يكن ذلك موجها اليها فالى من اذن ؟ واؤكد على اننا في الاقاليم التابعة لبريطانيا ، لا ننتهك حقوق الانسان الاساسية او نمارس الفصل العنصري ، وهو تعبير له معنى محدد للغاية أي التمييز على اساس الجنس بوصفه سياسة عامة . ونحن في المملكة المتحدة او في الاقاليم التابعة لنا لا نقوم بالتمييز على اساس الجنس كسياسة عامة . والواقع ، انه اذا وجدت حالات من التمييز العنصري في الاقاليم التابعة لنا ، فاننا نتصرف حيالها بكل شدة . ونحن نجد انه من المهين والمزعج لنا ان يدعي احد ولو بصورة غير مباشرة اننا نمارس مثل ذلك التمييز .

وفي الفقرة ٢ من المنطوق ، نجد تعبيرا آخر عن ذلك التمهيد العقافدى غير ذى الصلة ، اذ يشار الى العنصرية والفصل العنصري ، بالاضافة الى " استغلال المصالح الاجنبية وغيرها للموارد الاقتصادية والبشرية " ، كما لو كانت جزءا لا يتجزأ

من عملية ادارة الاقاليم المستعمرة في عام ١٩٨٤ . ومرة اخرى ، هل لنا ان نأخذ ذلك على محمل الجد ؟ اننا لا نستغل الموارد الاقتصادية او السكان في الاقاليم التابعة لنا . لكننا نشجع الاستثمار في القطاع الخاص ، كما نشجع ذلك في بلدنا ذاته وبشجعه العديد من الحكومات الاخرى في بلاده ، لاننا على ثقة من ان ذلك يخلق الظروف المؤدية الى نمو اقتصادي متواصل وصحي يؤدي بدوره الى الاسهام في الاستقرار السياسي . كما اننا نهتم اهتماما عميقا بتعزيز التنمية الاقتصادية والتقدم نحو الحكم الذاتي في الاقاليم التابعة لنا . واذا لم نفعل ذلك ، كان من الصعب علينا التعاون مع لجنة الـ ٢٤ الخاصة ، او دعوة البعثات الزائرة للتفتيش في اقاليمنا ، وقد قامت بعثات الامم المتحدة بزيارة الجانب الاكبر منها الآن ، ولاكثر من مرة .

ولدينا انتقاد آخر على مشروع القرار هذا يتعلق بالفقرة ١٠ التي تدعو إلى
الازالة غير المشروطة لما يسمى بالقواعد والمنشآت العسكرية من الاقاليم المستعمرة ، فتلك
الفقرة تعكس اتجاهها متزايدا في تقارير لجنة الـ ٢٤ الخاصة التي وسعت الآن نطاق
فحصها الدقيق ليشمل المسائل العسكرية في الاقاليم غير المأهولة مثل جزيرة اسنشن .
وقد رأت اللجنة من المناسب ، لا لشيء فيما يبدو ، الا لكي تسجل بعض النقاط بلا تحرج
على حسابنا ، ان تحشر اشارات مستمرة وغير رقيقة تتعلق بأنشطة عسكرية في مشروع القرار
الخاص ببرمودا : بالرغم من ان القواعد العسكرية كانت قائمة في برمودا منذ سنوات
عديدة دون ان يشير وجودها اى سبب مشروع للقلق . ان التسهيلات العسكرية في
اقاليمنا موجودة هناك بتأييد وموافقة السكان المحليين . ومن الغريب ، وان كان من
الممكن تأكيده للأسف ، ان وفودا معينة صورت تلك الأنشطة كجزء لا يتجزأ من استراتيجية
عسكرية شريرة . ولكن ما هو اكثر اهمية من ذلك انه ما من دليل قدم لتأييد هذه
الادعاءات اللامعقولة . ولا ادري ايها اكثر اثارا للدهشة : ان اسمع مثل تلك
الادعاءات من بلدان كالاتحاد السوفياتي وفييت نام التي فرضت مرارا ارادتها على
الجيران والحلفاء بالقوة العسكرية ، او اسمعها من بلدان كمنغوليا وافغانستان والجمهورية
الديمقراطية الالمانية التي توجد قواعد عسكرية اجنبية في اراضيها .
اما مشروع القرار الثاني (A/39/L.18) والمعرض علينا اليوم والخاص بنشر المعلومات
عن تصفية الاستعمار فليس افضل من سابقه . فهو يتحدث عن نشر المعلومات الخاصة
" بشرور واطار " الاستعمار ، وهي عبارة لا يمكن ان تعد سوى هجوم على تلك الشعوب
التابعة التي اختارت ان تحافظ على علاقاتها مع الدول القائمة بالادارة . واكثر من
ذلك ، وبدلا من ان يقتصر واضعو التقرير على الحفاظ على المستوى الحالي من الأنشطة
دعوا الى تكثيف العمل في هذا المجال . ولا يوجد مبرر مقبول لهذا العمل في الوقت
الذي نجد فيه ان عطية تصفية الاستعمار نفسها قد اوشكت ان تستكمل .

اننا لا نعجب على الاطلاق بنشاط الامم المتحدة الراهن في مجال نشر المعلومات حول تصفية الاستعمار . ولدينا ، على سبيل المثال ، سبب لكي تتسأل عن العنوان الذي يتسم بالاثارة الذي اطلق على النشرة وهو " الهدف : العدالة " ، وهو يعني ضمنا ان العدالة لا يمكن تحقيقها في الاقاليم التابعة الا عن طريق تصفية الاستعمار . وقد روعنا ايضا في وقت سابق من هذا العام بنشرة اصدرتها ادارة شؤون الاعلام بعنوان : " الامم المتحدة وتصفية الاستعمار : دليل تعليمي " . ان ما اقلقنا في تلك النشرة ليس عدم الدقة وتشويه تاريخ تصفية الاستعمار فحسب ، بل والاسلوب الهجومي الذي سوى بين استئصال الاستعمار والقضاء على المرض . والواقع ان الاستعمار قد وصف في ذلك الدليل كنوع من انواع المرض الذي يعاني منه العالم . وتلخص تلك النشرة الامور التي هي موضع لاعتراضنا في نشاط الامم المتحدة المتعلق بتصفية الاستعمار : فهي لا تقدم شيئا يذكر الا الدعاية السياسية الفجة المضللة بشكل جسيم وتهين بلاشك دولا اعضاء بالذات . ونشر تلك الدعاية لن يؤدي الا الى تشويه سمعة الامم المتحدة . وقد استغربنا ان توافق الامم المتحدة على نشر مثل ذلك التحليل المتحيز . ونحن نعرف انه قد بذلت محاولات لتحسين تلك النشرة ، ولكن كان ينبغي سحب الكمية المطبوعة من الدليل كلية . واذا كان ممن الضروري اصدار دليل تعليمي ، فقد كان ينبغي ان يقدم فكرا محترما جادا ومتوازنا للموضوع يعكس وجهات نظر جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة . ويكون لذلك الموضوع اهمية خاصة اذا ما وزع على تلاميذ المدارس القابلين لسرعة التأثر والذين يفترض ان قدرتهم على اصدار الاحكام الموضوعية والتحليل محدودة بوجه عام ، بالرغم من انني اعرف من التلاميذ من يستطيعون ان يفرقوا بين الحقيقة والخيال .

وأنا لا اقترح ان تقيد حرية الامم المتحدة في اصدار النشرات التي تتناول اعمالها في هذا المجال الهام . ان المدى الذي بلغته الشعوب اليوم في العيش بحرية او خضوعها للطغيان ، وهو الموضوع المحوري للدليل التعليمي ، موضوع في غاية

الاهمية وسواء ما اذا كان من المشروع ان يبحث تاريخ تصفية الاستعمار بتلك الصيغة
فذلك موضوع قابل للنقاش ، ولكن اى بحث جاد للاستعمار من الضروري ان يتناول
بطبيعة الحال كلا الجانبين الطيب والردئ .

وهذا يقودني الى الانشطة المخططة للاحتفال بالذكرى الخامسة والعشرين
لصدور الاعلان الخاص بتصفية الاستعمار والتي ترد في الفصل الثاني من تقرير اللجنة
الخاصة (A/39/23 ، الجزء الاول) الصادر في ٩ تشرين الثاني /نوفمبر . ومرفق بتقرير
اللجنة نص الخطاب الذى ارسلناه الى رئيس اللجنة في وقت سابق من هذا العام
والذى اعربنا فيه عن شكوكنا حول الغرض من التخطيط للاحتفالات وقيمه . ولهذا
فانا لست بحاجة لان ابين باسهاب اوجه اعتراضاتنا هنا . وفي ضوء المرحلة المتقدمة
التي قطعتها عملية تصفية الاستعمار ، وفي ضوء العدد الكبير من الاقاليم التابعة
البريطانية التي حصلت على استقلالها قبل عام ١٩٦٠ وفي ضوء ترددها في ان نرى
الامم المتحدة تنفق موارد المهدودة على الاحتفالات بالذكرى السنوية بدلا من
التفرغ لمعالجة المشاكل الملحة التي تواجهنا اليوم ، فاننا لا نرى ان هناك ما يبرر
الاحتفال على مثل هذا النطاق المقترح .

ان ما يقلقنا بالتحديد هو ان الدورة غير العادية المقترحة للجنة الخاصة
والحلقتين الدراسيتين ستعقد كلها بعيدا عن نيويورك . وهذا من شأنه ان يزيـد
تكاليف تلك المناسبات زيادة كبيرة . ونحن لا نرى مبررا لذلك . ما الذى ستجنيه الامم
المتحدة من عقد تلك الاجتماعات في مكان آخر غير نيويورك ؟ وقد كنا نتوقع على الاقل
ان تحرص الامم المتحدة على استيعاب تلك الانشطة الاضافية في نطاق المـوارد
الموجودة ، اذ ان يوافق على ان تتكفل البلدان المتستضيفة للحلقات الدراسية ، وخاصة
الدورة غير العادية للجنة ، بنفقاتها . ولكن كون ذلك غير مطروح هو ما يسبب لنا
خيبة الأمل ويفسر السبب في عدم استطاعتنا تأييد مشروع القرار . فنحن لا نستطيع

ان نصدق ان ما هو مقترح يمثل استخداما معقولا ومناسبا لاموال الامم المتحدة . وهذا الانفاق على مهام غير منتجة يمثل تلك الضخامة لا يترك أثرا طيبا على المنظمة . ولسنا مقتنعين ايضا ، على اساس التجربة الماضية ، بأن الاحتفالات المقترحة من الممكن ايضا ان تلقي الضوء على التقدم المحرز في مجال تصفية الاستعمار أو تسهم حقا ، بطريقة بناءة ومعقولة ، في الاسراع بخطى عملية تصفية الاستعمار سلميا .

واسمحوا لي أن أختتم كلمتي بالقول بأن وفدي يسعده ان يشارك في احتفالات معقولة بذكرى الخطوات العملاقة التي انجزت في مجال تصفية الاستعمار خلال الـ ٤٠ عاما الماضية ، وتعكس عدم قدرتنا على المشاركة فيما هو مخطط لتلك المناسبة ، عن قلقنا من الا تستخدم تلك الاحتفالات كنقطة انطلاق لدعم مصالح الشعوب التي لا تتمتع بالحكم الذاتي حتى الآن ، بل تستخدم كمنصة للتشهير تستغلها تلك الوفود التي تريد لاسباب عقائدية محضة ان تضاعف من الفرص التي تتيحها هذه المنظمة للحط من قدر اولئك الذين تخشى تلك الوفود قيمهم ومعتقداتهم . واذا ما كنا نريد مواصلة النقاش وفقا لهذه الخطوط عاما بعد عام وقد تقلص العدد المتبقي من الاقاليم التي لا تتمتع بالحكم الذاتي ، كما تعرف تقليديا ، الى هذا العدد الضئيل ، فسيتحول الاهتمام بشكل متزايد الى تلك المناطق الشاسعة التي تعيش فيها حتى اليوم أمم بأسرها تحت السيطرة الاجنبية .

السيد غارفالوف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

يجرى النظر في البند المتعلق بتنفيذ الاعلان الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة عشية الاحتفال بحدثين ملحوظين في تاريخ الجنس البشري ، هما الاحتفال بالعيد السنوي الاربعين لتأسيس الامم المتحدة ، والذكرى الخامسة والعشرين لاصدار اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) . ومن الطبيعي في هذه المناسبة ان نستعرض التقدم الذي أحرزته الامم المتحدة في هذا الميدان .

لقد احتل الكفاح ضد الاستعمار بكل صوره وأشكاله مكانا مرموقا في الانشطة الشاملة للامم المتحدة . فكما نعلم جميعا ، انه منذ انشاء الامم المتحدة تبوأ ما يربو على ١٠٠ دولة مكانه المشروع في منظمتنا نتيجة لاستمرارية وصمود كفاح شعوبها وكفاح الامم المتحدة ضد السيطرة الاستعمارية . ومن الملائم تماما ، انه يتعين علينا ان نشير في هذا الصدد الى عمل و دور اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة والتي قدمت تحت القيادة القديرة لرئيسها السفير عبدالله كروما ممثل سيراليون ، اسهاما قيما في التنفيذ العاجل غير المشروط للاعلان وفي ازالة كل بقايا الاستعمار والاستعمار الجديد والعنصرية ، وبطبيعة الحال ، الفصل العنصرى .

وأود ان اغتنم هذه الفرصة ، كي أهنيء من فوق هذه المنصة ، لجنة ال ٢٤ الخاصة ورئيسها على جهودهما الدؤوبة التي تتسق والمبادئ والاهداف الواردة في ميثاق الامم المتحدة وفي اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . ان بلدى ، جمهورية بلغاريا الشعبية ولا منها لسياستها الدائمة والقائمة على مبدأ تأييد كفاح الشعوب ضد الاستعمار والاستعمار الجديد والعنصرية والفصل العنصرى ، ستواصل الاسهام - بوصفها عضوا في اللجنة الخاصة المعنية بانها

الاستعمار - في العمل الناجح المنصب على وضع المبادئ الانسانية السامية الواردة في كل من الميثاق والاعلان موضع التنفيذ .
ان ازالة الامبراطوريات الاستعمارية وحصول شعوب كثيرة مستعمرة على حقوقها المشروعة في الحرية والاستقلال ، يشكلان خطوة جوهرية صوب القضاء النهائي على الاستعمار . وهذه ، بطبيعة الحال ، نجاحات محددة ولموسة ، الا انه بالرغم من هذه النجاحات ، يجدر بنا ان نلاحظ ان الاستعمار بكل اشكاله وصوره لم يتسن استئصاله تماما من على وجه الارض ، فلاتزال بقايا الاستعمار تسم المناخ الدولي وتذكي بؤر التوتر والصراع الجديدة والقديمة وتزيد من المخاطر التي تتهدد السلم والامن الدوليين .

ففي السنوات ال ٢٥ التي انقضت منذ اعتمد - بناء على مبادرة من الاتحاد السوفياتي - اعلان انها الاستعمار ، واصلت قوى العنصرية والاستعمار وحلفاءها العنصريون اثاره العراقيل في سبيل تنفيذ الاعلان ، فهي تحاول علانية ، وتحث ذرائع شتى ، اطالة امد سيطرتها على الاقاليم المستعمرة اينما وجدت تلك الاقاليم ، سواء في الجنوب الافريقي ، أو في حوض الكاريبي ، أو في المحيط الهندي ، أو المحيط الهادي ، أو المحيط الاطلسي ، حماية لمصالحها الجغرافية الاستراتيجية أو ، كما تطلق عليها ، مصالحها الحيوية ، في تلك الاجزاء من العالم . وعلاوة على ذلك ، اتخذت قوى الامبريالية والاستعمار الجديد خطوات محددة لعكس مسار التاريخ للابقاء على الاقاليم التابعة المستعمرة أو اكتساب أقاليم جديدة في بعض أجزاء العالم في اشكال استعمارية جديدة مختلفة . وبهذا ، لا تطيل الامبريالية فحسب وجودها في الاقاليم المستعمرة وتحافظ على مصالحها السياسية والاقتصادية والمالية والعسكرية فيها ، بل وتحاول ايضا ارغام عدد من البلدان والشعوب المستقلة على التخلي عن الطريق المؤدى الى استقلالها الوطني والاجتماعي .

وهذه الاعمال لا تشكل فحسب انتهاكا لروح ونص الاعلان وخطة العمل الخاصة بالتنفيذ التام للاعلان التي اعتمدها الجمعية العامة في القرار ١١٨/٣٥ ، بل وتتناقض أيضا وميثاق الامم المتحدة . وهذا ، في حد ذاته ، انتهاك بالغ الخطورة ، وللمجتمع الدولي الحق كل الحق في تعريف استمرار الاستعمار وممارسة الفصل العنصري بأنهما جريمة ضد الانسانية .

وبكثر مناصرو الاستعمار تبريرا لهذه الانتهاكات ، من التشديق بالاقوال في حين تتنافى أفعالهم مع الارادة الواضحة القاطعة للمجتمع الدولي . فعلى سبيل المثال ، لم تمثل حتى الان دولة استعمارية واحدة ، لطالب الجمعية العامة ، الواردة في القرار ٥٤/٣٨ ، بالسحب الفوري غير المشروط للقواعد والمنشآت العسكرية من الاقاليم المستعمرة . وقد اكدت الجمعية العامة مرارا وتكرارا ان وجود القواعد والمنشآت العسكرية في الاقاليم المستعمرة يشكل عائقا مباشرا لتنفيذ الاعلان . ولا يمكن للقوى الاستعمارية ان تخفي الموقف الواضح القاطع للغالبية الساحقة من الدول الاعضاء والقائل بأن الانشطة العسكرية للقوى الاصلية ووجود قواعدها ومنشآتها العسكرية في الاقاليم المستعمرة ليست سوى عائق مباشر للتنفيذ السريع الكامل للاعلان .

وكما هو واضح من التطورات الجارية في المحيط الهادي ولا سيما في ميكرونيزيا ، حيث تواصل الدولة القائمة بالادارة فرض حل من حلول الاستعمار الجديد ، ان المصالح الاستراتيجية العسكرية والمطامح الجغرافية الاستراتيجية لتلك الدولة هي السبب الرئيسي لعدم امثالها لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة فيما يتعلق بذلك الاقليم . وهذه هي الحال ايضا بالنسبة لغوام ، حيث تحتل القواعد والمنشآت العسكرية ثلث الاقليم .

ان وجود المنشآت والقواعد العسكرية التابعة للدول الاستعمارية في الاقاليم

المستعمرة ، انما يمثل - من وجهة نظر شاملة - جزءا هاما من شبكة القواعد الامبريالية التي تشمل العالم بأسره .

لقد كانت معارضة الاستعماريين القوية في الماضي القريب لممارسة مختلف الشعوب المستعمرة في افريقيا لحق الاستقلال وتقرير المصير ، مثلا لعملهم اوبالاحرى تقاعسهم ، بغية تقويض تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

فعندما اعترفت الامم المتحدة في مواجهة الحقائق الواقعة ، وتحت ضغط التطوير الموضوعي لتاريخ الجنس البشري ، بمشروعية كفاح التحرر الوطني للشعوب المستعمرة في افريقيا ، رفضت الدول المستعمرة ان تحذو حذو الامم المتحدة ، وما زالت على رفضها ذلك .

وعندما قررت الامم المتحدة تحت ضغط التطور الموضوعي لكفاح التحرر الوطني الاعتراف بمشروعية الكفاح المسلح للشعوب المستعمرة وحركات تحررها الوطنية ، رفضت الدول الاستعمارية ان تتماشى معها في ذلك . بل انها طرحت في ذلك الوقت حججا قاطلة بأن الكفاح المسلح للشعوب المستعمرة من اجل اعمال حقها في تقرير المصير يتناقض وميثاق الامم المتحدة لذا ، فاننا نتساءل لماذا لا تعترف تلك الدول بأن وجود بقايا الاستعمار يتنافى أيضا وميثاق الامم المتحدة ؟ *

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد موشوتاس (قبرص) .

وعندما تنص الامم المتحدة بوضوح ودون لبس على ان القرار ١٥١٤ (د - ١٥) هو الوثيقة الدستورية التي يجب على أساسها حل كل الحالات الاستعمارية . تحاول الدول الاستعمارية ، وما زالت تشويه نص ذلك القرار وروحه . والدول الاستعمارية لم تعرب بشكل واضح ودون أية تحفظات عن تأييدها لحق البلدان والشعوب المستعمرة في تقرير المصير والاستقلال وفقا لما ينص عليه القرار ١٥١٤ (د - ١٥) .

لقد حان الوقت لان تكف الدول الاستعمارية عن معارضة قرارات الامم المتحدة بشأن انهاء الاستعمار ، وتكف عن محاولات التنصل من القرارات المتعلقة بناميبيا ، وتقويض جهود الامم المتحدة في ميدان انهاء الاستعمار . وهكذا ينبغي للامم المتحدة ان تتخذ دون هوادة وباستمرار كل الخطوات ، والا تدخر وسعا في العمل على التنفيذ السريع غير المشروط للاعلان ، والقضاء التام على الاستعمار والعنصرية والفصل العنصرى ، بالرغم من المحاولات الرامية الى وضع العقبات على الطريق التي سارت فيه المنظمة العالمية .

وفي هذه السنة ، يعرض على الجمعية العامة مرة اخرى تقرير اللجنة الخاصة بشأن أعمالها المتعلقة بتنفيذ اعلان انهاء الاستعمار . ويتضح من ذلك التقرير ان الدول الاستعمارية ما زالت تعيق ، بأعدار مختلفة ، تنفيذ القرارات المتعلقة بتنفيذ الاعلان المعني بانهاء الاستعمار . ولقد انتهت الجمعية العامة توا من مناقشة مسألة ناميبيا . ولعدة سنوات ، أرغمت الجمعية العامة على ان تستمع مرارا الى نفس التفسيرات لاستمرار الحكم الاستعمارى في ناميبيا ، وهي تعليقات لم تؤد الى ايجاد حل للمشكلة .

وبالتحدى لقرارات عديدة للجمعية العامة ومجلس الامن ، مازال النظام العنصرى في جنوب افريقيا يعتمد على الدعم والحماية الشاملين المقدمين من حلفائه ، ولا سيما الولايات المتحدة واسرائيل ، في الميادين الاقتصادية والمالية والدبلوماسية والعسكرية .

ان المذنب فيما يتعلق بالحالة الراهنة هو ، بلا ادنى شك ، جنوب افريقيا التي تطأ بالاقدام حق شعب ناميبيا غير القابل للتصرف في الاستقلال ، والتي مازالت تحاول اختلاق حل لمشكلة ناميبيا لا يتفق وقرارات الجمعية العامة ومجلس الامن ذات الصلة ، بل يتفق مع مخططات ومطامع حلفائها الامبرياليين .

وكما نرى من تقرير اللجنة الخاصة ، فان اللجنة نظرت في الحالة فيما يتعلق بعدد من الاقاليم المستعمرة ، واكدت فيما يتعلق بتلك الاقاليم قراراتها ومقرراتها وموقفها المبدئي في ان اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ينطبق تماما على تلك الاقاليم . ومن تلك الحالات مسألة بورتوريكو .

الى متى ستظل الدول الاعضاء تكرر في هذه القاعة ، وفي هيئات الامم المتحدة الاخرى ، نفس السؤال وهو الى متى سيصغي المجتمع الدولي الى هذه المبررات التي تتغاضى عن الاستغلال العنصرى للملايين من أفراد الشعوب ، ونهب الثروات الطبيعية للاقاليم المستعمرة ؟

ليس بامكاننا ان نغض الطرف عن تاريخ كفاح الشعوب والبلدان المستعمرة الذى يبين ان استقلالها لا يمكن تحقيقه عن طريق الحلول الوسط ، وانه لا يتحقق الا عن طريق الاعمال المحددة التي تؤدى الى الممارسة التامة والحرية لحقها غير القابل للتصرف في الحرية والاستقلال الوطني ، وتقرير المصير ، بكل الوسائل المتاحة لها ، بما في ذلك الكفاح المسلح .

تعيين أعضاء في اللجنة الاستشارية لبرنامج الامم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه (تابع)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن اوجه انتباه أعضاء الجمعية العامة الى القرار ١٢٩/٣٨ الصادر بتاريخ ١٩ كانون الاول /ديسمبر ١٩٨٣ الذى قررت فيه الجمعية العامة تعيين ١٣ دولة عضوا أعضاء في اللجنة الاستشارية

لبرنامج الامم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه .

وأود ان أذكر بأن الجمعية العامة في جلستها العامة ال ٦٧ المعقودة في ٢٠ تشرين الثاني /نوفمبر ، كانت قد عينت ١٠ أعضاء في اللجنة الاستشارية . وفي هذا الصدد ، أبلغني رئيس المجموعة الافريقية بأن المجموعة وافقت على ترشيح الجماهيرية العربية الليبية ، وسيراليون ، وغانا . هل اعتبار ان الجمعية العامة تود تعيين هذه الدول الاعضاء بصفة اعضاء في اللجنة الاستشارية ؟
تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد شكلت الان بالكامل اللجنة الاستشارية لبرنامج الامم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه .

البند ١٨ من جدول الاعمال (تابع)

تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة :

- (أ) تقرير اللجنة الخاصة (A/39/23 ، A/AC.109/761-763 ، 764 و Add.1 ، 765 و Add.1 ، 766-770 ، 775 ، 776 ، 777 و Add.1 ، 778-780 ، 785-787 ، 799)
- (ب) تقارير الامين العام (A/39/494 ، A/39/634 و Add.1)
- (ج) مشاريع قرارات (A/39/L.17 و Corr.1 ، A/39/L.18 ، A/39/23 (Part I) ، الفصل الثاني ، الفقرة ٩)
- (د) رسالة وارادة من بابوا غينيا الجديدة (A/39/723)

السيد أدهمي (الجمهورية العربية السورية) : ان المطلب العالمي بالتصفية النهائية للاستعمار ، المتمثل في اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، لم يفقد أهميته رغم مرور ٢٤ عاما على صدوره . والنجاح الذي تحقّق منذ صدور هذا الاعلان يشكل تشجيعا لنا للاستمرار في هذه المسيرة بكامل القوة والزمخ ، حتى يتيسر للمجتمع الدولي بطريقة نهائية وحاسمة القضاء الكامل على جميع المظاهر والاشكال المتبقية للاستعمار . ان رؤية الدول المستقلة وهي تأخذ مكانها في هذه المنظمة هو دوما مبعث للرضى ، وخير مكافأة للمجتمع الدولي على جهوده القيّمة ، ومساهمته في دفع عجلة تقدم البلدان والشعوب المستعمرة نحو الاستقلال والحرية . واني أعتنم هذه المناسبة لآحيي وفد بروني دار السلام الذي توج استقلال بلده بالانضمام الى عضوية الامم المتحدة .

لقد لعبت اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وماتزال تلعب ، دورا أساسيا في تكثيف وتوجيه جهود منظمتنا الدولية في طريق التنفيذ الكامل للاعلان .

وقد تشرف وفدي بعضوية هذه اللجنة منذ تأسيسها ، وأسعدني شخصيا امتياز العمل تحت ارشاد رئيس اللجنة السفير عبد الغني كوروما ، المندوب الدائم لسيراليون ، الذي اهنئه على الطريقة الممتازة التي قاد بها أعمال اللجنة الخاصة ، وعلى الخبرة والحكمة التي مكنتنا من تتويج جهود هذه اللجنة بالنجاح الذي يعكسه التقرير الذي أمامنا ، والذي كان لي شرف تقديمه للجمعية العامة بعد ظهر أمس بصفتي مقررا للجنة ال ٢٤ .

وان وفد الجمهورية العربية السورية لعلى ثقة من ان اللجنة ستواصل اداء مهمتها حتى يزول آخر اثر من آثار الاستعمار من وجه الارض ، وبأمل ان يتم ذلك في اقرب وقت حتى نكون نحن شهودا على تلك النتيجة الرائعة .

بالرغم من الانجازات الرائعة للأمم المتحدة في اطار تنفيذ الاطلاق لابد لنا ان نلاحظ ، مع الاسف ، ان اكثر من ٤ ملايين انسان في اكثر من ٢٠ اقليما مازالوا فير متمتعين بالحكم الذاتي وبلا استقلال في اوطانهم ، وما زال ٤ ملايين فلسطيني محرومين من حق تقرير مصيرهم في ارضهم ووطنهم . وما زال اكثر من عشرين مليوناً من الافارقة في جنوب افريقيا وفي ناميبيا ، يخضعون لألوان من التمييز والاضطهاد والاحتلال العسكري العنصرى ويعيشون في اوطانهم محرومين من حق المواطنة في ظل القهر والذل والاهانة ، وما زالت المنطقة تشكل اخطر بؤرة من بؤر الاستعمار التقليدى في ابشع صوره .

لابد لنا من ان نسجل ايضا ان التحرر السياسي لم يكن مصحوبا دوماً بالاستقلال الاقتصادى ، وأن المصالح الاقتصادية الامبريالية لاتزال تحاول العودة الى التسلط على الشعوب والتحكم في مقاديرها عن طريق الهيمنة الاقتصادية .

ولا يزال عدد من الاقاليم الصغيرة التي لا تتمتع بالحكم الذاتي يبرز تحت نظام من التبعية الاستعمارية ، ويستخدم من الدول الامبريالية لأفراض عسكرية ، باقامة قواعد عسكرية فيها تهدف الى ضمان المصالح الاستراتيجية والعسكرية لهذه الدول الاستعمارية . ان الدول الاستعمارية ، وخاصة الولايات المتحدة الامريكية ، تبذل كل ما في وسعها لتأخير عملية ازالة الاستعمار في هذه الاقاليم في محاولة للحفاظ على مصالحها العسكرية في تلك الاقاليم ، متذرة بأشكال وأسما شتى مثل " المشاركة الحرة " و " الاتحاد السياسي " التي ليست في الحقيقة سوى ستار لتأييد السيطرة الاستعمارية وازفاء الصفة الشرعية على عملية الضم .

وفي اقليم ميكرونيزيا الخاضع للصاية ، تبذل الادارة الامريكية كل طاقاتها لاستغلال الاقليم من اجل خدمة مصالحها الاستراتيجية العسكرية . فقد قام

الامريكيون فيما مضى بطرد الميكرونيزيين من عدد من الجزر ، وحولوا جزيرتي بيكيني وايفينيتوك الى ميدان لتجارب السلاح النووي ، تاركة الميكرونيزيين لأجيال عديدة يعانون من آثار التهجير القسرى وتسليم البيئة .

وان مرور ما يقارب من اربعة عقود على وضع الاقليم تحت الوصاية الامريكية لم تكن كافية على ما يبدو ولكي تثبت الدولة القائمة بالوصاية انها مكنت شعب الاقليم من تكوين اقتصاد مستقل يفي بحاجة الاقليم ويوفر لسكانه الاكتفاء الذاتي والتنمية المستقلة ، وفشلت في ان تثبت انها قامت بكافة الجهود من اجل مساعدة السكان على التقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي وفي ميدان التعليم ، ومن اجل تطويرهم باتجاه حق تقرير المصير والاستقلال .

ان ازدياد النشاط العسكري الامريكي في ميكرونيزيا ، وما يرافقه من حرص الولايات المتحدة في ان تحصل في المستقبل على امتيازات استثنائية في الحضور العسكري في الجزر ، وما تفرضه الولايات المتحدة على سكان اقسام معينة من الاقليم من اتفاقيات عسكرية طويلة الاجل لتمكين البنتافون من المحافظة على ميادين تجارب المعدات الصاروخية والقواعد البحرية ومطارات الطيران الاستراتيجي ، واقامة مستودعات للسلاح النووي والكيميائي وفيها من اسلحة الابدان الجماعية - ان كل ذلك دليل على انتهاك الولايات المتحدة للمهمة الأساسية للوصاية التي تقضي بتعزيز السلم والامن الدوليين طبقا لميثاق الامم المتحدة .

ان التدابير العسكرية الامريكية في ميكرونيزيا هي موضع قلق بالغ ، لأنها اضافة لكونها تهدف الى تحويل الاقليم الى تابع مستعمر ورأس جسر عسكري استراتيجي ، فانها ، قبل كل شيء ، تقوم على انكار حقوق السيادة لشعب الاقليم وتجاهل ارادته الحرة .

ان الواجهات المصطنعة والاضاع والاشكال والاسماء الاستعمارية الجديدة ، مثل (الاتحاد الحر) و (المشاركة البناءة) هي محاولات غير قانونية وذرائع يكشف استعمالها عن رغبة اكيدة في تجاهل ارادة شعب الاقليم المعني وتحدي ارادة المجتمع الدولي في وضع حد للاساليب الاستعمارية .

استمعنا في جلسة الامس الى بيان ممثل الولايات المتحدة الامريكية السذى نحترم فيه علمه الواسع ودبلوماسيته الرفيعة . وقد كنا نتوقع ان يكون المتحدث الموقر اكثر اطلاعا على تاريخ ازالة الاستعمار وعلى اعمال لجنة ال ٢٤ . وقد استغربنا ان ينزلق المتحدث الموقر في محاولة يائسة الى اعادة كتابة التاريخ ، بل واعادة كتابة تقرير لجنة ال ٢٤ ، وقد استنكرنا منه عبر المبالغة فسي تبسيط الحقائق الموضوعية ، وعبر نسيه كلاما الى اللجنة لم تقبله ، وعبر السخرية من لجنة ال ٢٤ وأعمالها وانجازاتها ، وعبر تجاهله التعمد لتضحيات الشعوب والسوف الشهداء الذين سقطوا في سبيل حرية اوطانهم وضحية الغطرسة الاستعمارية ، ان مجرد الجمعية العامة من هيبتها وأن يقلل من شأن مسيرة تصفية الاستعمار وأن يجعلها هدفا للاستهتار والهزل والسخرية . ولكنه بافتقاره الى روح النكته ، وضع نفسه في موقف لا يحمد عليه وأبدى قدرا كبيرا من انعدام الحس بالمعاناة الانسانية نستغربه منه شخصا كانسان متحضر ، ولكننا لا نستغربه من ممثل نظام اتخذ الغطرسة والقوة المطلقة مبدأ وحيدا في العلاقات الدولية .

ولقد قادني ملاحظاته بالغة السذاجة الى تذكرك لكتاب ساخر عن زائر من المريخ ؛ فير قادر على فهم حوار اهل الارض وعلى ادراك همومهم ، يأتي ككل ربع قرن ليسجل ملاحظاته ومشاهداته . وتصورت ان ملاحظات ذلك الزائر المريخي ربما لم تكن اكثر فزابة من رواية المندوب الامريكي للتاريخ .

لقد تحدث المندوب الامريكي عن عدة امور لا تمت بصلة الى موضوع البحث ، ودفع نفسه الى اشارات غير ودية وغير مناسبة وغير ذات صلة عن عدد من الدول المستقلة . لكنه تناسى وتجاهل الوضع الاستعماري في جنوب افريقيا ، وأسساة ٢٠ مليوناً من الافارقة . وتجاهل المشكلة الناميبية . وتجاهل حقوق ال ٤ ملايين فلسطيني الذين يناضلون من اجل تتعهم بحقهم الثابت في تقرير المصير والاستقلال . كما تجاهل ايضا ان حكومته لم تعترف بسلطة الجمعية العامة في انهاء انتداب جنوب افريقيا على اقليم ناميبيا ، وبالتالي فانها مازالت تعترف بشرعية سلطة نظام بريتوريا

في الاقليم . وأن حكومته لم تعترف بسلطة الجمعية العامة في انشاء مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، وبالتالي فهي لم تعترف بسلطة المجلس في اصدار المرسوم رقم ١ المتعلق بحماية الموارد والثروات الطبيعية لناميبيا . وأن حكومته مازالت توفر للنظام العنصرى في بريتوريا الحماية السياسية والدبلوماسية وتمنع مجلس الامن من فرض العقوبات الشاملة لاجباره على احترام الشرعية الدولية . وأن حكومته تفعل ذلك وهي على علم كامل بنوايا نظام بريتوريا وعلى علم كامل بأثر دعمها على الوضع في الجنوب الافريقي .

وتجاهل ان حكومته تسمي نضال شعب ناميبيا بقيادة سوابو ، ونضال شعب جنوب افريقيا بقيادة حركة تحريره ، ارهابا . وتجاهل ايضا ان سياسة الارتباط البناء التي تتبعها حكومته مع النظام العنصرى هي التي تعزز من تصلبه وتحديه للمجتمع الدولي ، وتجاهل ان الدعم بكل اشكاله الذى توفره حكومته للنظام العنصرى هو المسؤول اساسا عن اطالة امد الاحتلال غير الشرعي لناميبيا ومعاناة الشعب الناميبى . منذ ايام في اللجنة الرابعة ، تحدث نفس المندوب الموقر عن الفرق بين الحلول والقرارات واختلاف طرق الوصول الى كل منها . وبصراحة لم اجد نفسي في اي وقت مختلفا مع هذا التحليل . وأحب ان اضيف هنا اننا في لجنة ال ٢٤ لا نخلط مطلقا بين الحلول والقرارات ، ونعلم تماما متى تساهم القرارات في صنع الحلول ومتى تكون القرارات تعبيرا عن نفاذ صبر المجتمع الدولي ، من جراء المناورات والتسويف والمماطلة والمراوغة ومحاولات الخداع التي تمارسها السلطات الاستعمارية ، حين تكون كل وسائل التفاهم واللقاء والحوار والحلول الوسط قد استنفدت .

وحيث تكون للقرارات لغة قاسية ، فان هذه اللغة هي انعكاس للظروف والمعطيات السلبية ، وهي انما تهدف الى توجيه صدمة الى ضحايا اولئك الذين مازالوا يفضلون مصالحهم الانانية والضيقة على حق الشعوب في الكرامة والحرية ، وقد تنفع كتحذير .

لقد ادعى ممثل الولايات المتحدة الامريكية ان مقاتلي الحرب الباردة في لجنة ال ٢٤ هم وراء اثاره مسألة بورتوريكو في لجنة ال ٢٤ ، وأن اللجنة الخاصة لا تملك الاختصاص لبحث مسألة بورتوريكو على اعتبار ان هذا الاقليم لم يعد واردا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اعطى الكلمة لممثل الولايات المتحدة في نقطة نظام .

السيد فلد مان (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، لم اكن ادرك انني ضمن الموضوعات المدرجة على جدول اعمال هذه الجلسة . ارجو التوضيح ، واذا لم يكن الامر كذلك ، فأرجو

ان تطلب من ممثل الجمهورية العربية السورية ان يقتصر في كلامه على جدول اعمال
الجلسة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أطلب من مندوب الجمهورية
العربية السورية ان يواصل كلمته آخذا في الاعتبار ما ذكره مندوب الولايات المتحدة .

السيد أدهمي (الجمهورية العربية السورية) : ارجوان يفهم
مندوب الولايات المتحدة الأمريكية ان موضوع بيانه هو الذي اتناوله بالرد ، وليس هو
شخصيا . وقد عبّرت منذ قليل في اطار بياني عن احترامي البالغ لشخصه وعن تقديري
لعلمه وعن احترامي ايضا لدبلوماسيته الرفيعة . ولكني الآن في بياني بصدد الرد على
النقاط التي اثارها في بيانه بالاس ، وبطريقة موضوعية . وأعتقد اني بذلك لم اخرج
عن موضوع البحث الذي تناقشه الجمعية العامة ،

لقد ادعى ممثل الولايات المتحدة الأمريكية في بيانه بالاس ان مقاتلي الحرب
الباردة في لجنة الـ ٢٤ هم وراء اثاره مسألة بورتوريكو في اللجنة ، وان اللجنة الخاصة
لا تملك الاختصاص لبحث مسألة بورتوريكو على اعتبار ان هذا الاقليم لم يعد واردا في
قائمة الاقاليم فير المتمتعة بالحكم الذاتي تنفيذا لقرار الجمعية العامة ٧٤٨ (د - ٨)
الذي اعترفت بموجبه ان شعب بورتوريكو قد مارس حقه في تقرير المصير لابد لي من
اجل تحليل هذا الزعم من تأكيد ما يلي : أولا - ان كون بورتوريكو لم تعد واردا على
قائمة الاقاليم فير المتمتعة بالحكم الذاتي بموجب القرار ٧٤٨ (د - ٨) لا يعني
ولا يمنع اللجنة الخاصة قانونيا من بحث حالتها . لأن التفويض الممنوح للجنة الخاصة
وفقا للقرار ١٥١٤ (د - ١٥) يمنحها الاختصاص لدراسة احوال جميع الاقاليم فير
المتتمتة بالحكم الذاتي التي اشار اليها الاعلان .

ثانيا - ان الاستفتاء الذي اجرتة حكومة الولايات المتحدة في بورتوريكو في
آذار/مارس ١٩٥٢ لتستخدمه اساسا للقول بأن شعب بورتوريكو قد مارس حقه في
تقرير المصير انما هو استفتاء هدفه الولايات المتحدة من ورائه الى تزييف ارادة الشعب
البورتوريكي وليس الى تمكينه من التعبير عنها بحرية . فمن جهة تطلب هذا الاستفتاء

من شعب بورتوريكو ان يصوت بنعم أولا على دستور الكومنولث لبورتوريكو فقط دون اي خيار آخر ؛ ومن جهة اخرى ، جاء هذا الاستفتاء بعد ان قام الرئيس الامريكسي السابق ترومان بالغاء القانون الذي اصدرته الجمعية التشريعية لبورتوريكو في كانون الثاني /يناير ١٩٤٦ والذي يطالب باجراء استفتاء لكي يوضح الشعب البورتوريكي رغبته بين الاستقلال وبين الارتباط بالولايات المتحدة .

ثالثا - على فرض صحة هذا الاستفتاء الذي تم في ظل الادارة الاستعمارية وأعطى الشرعية للقانون الدستوري الخاص ببورتوريكو . فان الولايات المتحدة لم تحترم من جهتها نص القرار ٧٤٨ (د - ٨) الذي تتمسك به لتمنع الجمعية العامة والمجتمع الدولي من مناقشة الوضع في بورتوريكو ، هذا القرار الذي ينص في فقرته التاسعة على انه يجب ان تؤخذ في الاعتبار ارادة شعبي بورتوريكو والولايات المتحدة فسي تغيير شروط الارتباط فيما بينهما . ان سلوك الولايات المتحدة منذ ذلك التاريخ قد سجل تراجعا متواصلا في ميدان تمكين الشعب البورتوريكي من المزيد من الحكم الذاتي ، وانتهاكا متواصلا لنصوص القانون الدستوري للجزيرة . واذا ما أردت ان أستعمل نفس عبارات الملتسمين الذين تحدثوا نيابة عن شعب بورتوريكو امام لجنة ال ٢٤ أقول :

" ان بورتوريكو مازالت مستعمرة وهي مع مطلع كل يوم تزداد ابتعادا عن الحكم الذاتي ، وان المشاركة الحرة القائمة بين الولايات المتحدة وبورتوريكو هي أشبه ما تكون بالمشاركة الحرة بين سمك القرش والسردين " .

واذا كان لنا ان نستعمل الوصف الذي استعمله احد الملتسمين ، الذين تحدثوا ايضا امام لجنة ال ٢٤ ، للاستعمار ، على انه فرض ارادة بلد قوى على شعب وبلد أضعف . فليس هناك من وصف للعلاقة القائمة بين الولايات المتحدة وبورتوريكو الا انها علاقة استعمارية .

ان كل ما تقدم يثبت ان التمسك بحجة ان قرار الجمعية العامة ٢٤٨ (د - ٨) يمنع لجنة السرى من مناقشة الوضع في بورتوريكو لا يستند الى أساس قانوني أو واقعي . وانه بموجب الفقرة التاسعة من القرار نفسه ، فانه يحق لشعب بورتوريكو أن يسعى الى تغيير شروط الارتباط بالولايات المتحدة . واني أتساءل لأي سبب تحست أية ذريعة يمكننا في لجنة ال ٢٤ أن نصم آذاننا عن مطالبة شعب بورتوريكو الصريحة والا جماعية بتغيير وضعه الاستعماري في وقت شهدت فيه لجنة ال ٢٤ ، ولعدة أعوام متتالية ، تظاهرات سياسية تعبيرا عن ارادة شعب بورتوريكو الجماعية في أن تنظر الجمعية العامة في مسألة بورتوريكو كبنء مستقل على جدول أعمالها ؟ ومن حسن الحظ ان محاضر جلسات لجنة ال ٢٤ تسجل حرفيا ، وهامكان المندوب الأمريكي ان يطلع عليها . وأتساءل أيضا كيف يمكن للمجتمع الدولي أن يتردد في منح التأييد الكامل لشعب بورتوريكو ؟

لا يمكنني أن أدع الفرصة تفوتني دون أن أعبر عن قلقنا العميق من السياسة الحالية للولايات المتحدة الأمريكية التي تستعمل اقليم بورتوريكو كقاعدة عسكرية متقدمة ، تستغلها في تنفيذ سياستها العدوانية في أمريكا اللاتينية . اننا ندين هذه السياسة التي تشكل تحديا خطيرا لسيادة شعب بورتوريكو وارادته في العيش بسلام . لقد فرضت الولايات المتحدة على شعب بورتوريكو الخدمة في القوات المسلحة الأمريكية والقتال في حروب لا صلة له بها . وتقوم الولايات المتحدة باستغلال اقليم بورتوريكو في اغراض عسكرية لخدمة الاستراتيجية العسكرية الأمريكية ، كما تقوم بتخزين الاسلحة النووية في الجزيرة ، دون أي اعتبار لارادة شعب بورتوريكو ومصالحه وأمنه . بعد كل هذا الايضاح ، من المستغرب ان يستنتج المندوب الأمريكي ان مقاتلي الحرب الباردة هم الذين يلجأون الى اقام مسألة بورتوريكو في جدول أعمال لجنة ال ٢٤ .

وفي نفس الوقت الذي تسعى فيه الامم المتحدة لانها آخر مظاهر الاستعمار ، من واجبنا جميعا ان نرفع اصواتنا ضد المحاولات الجديدة التي تشهدها مناطق متعددة من العالم للعودة الى سياسة المصالح الامبريالية ، ولتهديد استقلال الدول المستقلة

وحريرتها ، والتدخل في شؤونها الداخلية تحت شعارات جديدة ومستحدثة ومحاولات اقامة قواعد عسكرية جديدة فيها ، واعتماد خطط تهدف الى وضع بلادنا وشعبنا تحت السيطرة الاستعمارية أو في نطاق نفوذها أو استدراجنا الى مواجهات مسلحة . وما الاعلان عن تشكيل " قوات التدخل السريع " ومفهوم " التوافق الاستراتيجي " الا وجهها كرهبا للمهجمة الابريالية الجديدة ضد استقلال شعبنا وحريرتها وحقوقها في ثرواتها الطبيعية وكرامتها الوطنية .

ان ذلك يؤكد ، يا سيادة الرئيس ، ان مسألة التنفيذ الكامل للاعلان لا زال قضية جوهرية ، ويحتم طينا الاستمرار في جهودنا وتكثيف هذه الجهود وخاصة في اطار اللجنة الـ ٢٤ الخاصة من أجل انجاز هذه المهمة المقدسة .

ان نضال الجمهورية العربية السورية ضد الاستعمار والعنصرية ينطلق من ايمانها بأن قضية الحرية واحدة ، ومن شعورها بأنها في الخط الاول للمواجهة ضد العدو المشترك للانسانية سواء كان " الفصل العنصري " أو " الصهيونية " أو " الابريالية " ، أو " الاستعمار " ، فالعدو واحد ، واستمرار عدوانه وتحديه يفرض علينا واجبات ومسؤوليات ، نعلن اننا سنتحطمها بدون تردد حتى تسقط انظمة القمع والاستعمار والعنصرية ، وحتى يظل فجر الحرية والكرامة لكل الشعوب .

السيد لوهيا (باهوا غينيا الجديدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

بدأ عصر الاستعمار الحديث حوالي سنة ١٥٠٠ عقب الاكتشاف الاوروبي لطريق بحري حول الساحل الجنوبي الافريقي في عام ١٤٨٨ واكتشاف امريكا عام ١٤٩٨ . وهذين الحدثين انتقلت القوة البحرية من البحر المتوسط الى المحيط الاطلسي والى دول الامم الناشئة كالبرتغال واسبانيا وانكلترا . وعن طريق هذا الاكتشاف والفتح والاستيطان ، توسعت تلك الدول واستعمرت دولاً اخرى ، حيثما امكنها ذلك ، في جميع انحاء العالم ، ونشرت مؤسساتها وثقافتها .

وفي السنوات الاولى عقب الحرب العالمية الاولى كانت هناك احتمالات بأنـه ، باستثناء شبه القارة الهندية ، قد يمكن انهاء الاستعمار تدريجياً وشروط موافية للسود

الاستعمارية في ذلك الوقت . بيد ان عطية انها الاستعمار اكتسبت، بعد الهزيمة الفرنسية في الهند الصينية في عام ١٩٥٤ والحطة الانكليزية الفرنسية الفاشلة على قناة السويس في عام ١٩٥٦ ، زخما لم يكن من الممكن مقاومته ، حتى انه لم يبق في أواسط السبعينات سوى بقايا متناثرة من الاقاليم المستعمرة .

وقد كانت اسباب عطية انها الاستعمار التسارعة هذه هي : أولا ، اتخاان الدولتين العظميين الرئيسيتين ، الولايات المتحدة الامريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، عقب الحرب العالمية موقفا مشتركا ضد الاستعمار؛ ونحن متنون لانه ، يمكننا في هذه المناسبة على الاقل ان نعطل معا يدا واحدة . ثانيا ، خوض الحركات الثورية الجماهيرية في العالم المستعمر حررها باهظة ود موية ضد الاستعمار . ثالثا ، رفض الشعوب الاوروبية التي انهكتها الحروب في النهاية اية تضحيات جديدة لادامة المستعمرات فيما وراء البحار .

وبصورة عامة، تمكنت المستعمرات ، التي لم تكن متصفة بتركز الموارد الاقتصادية أو المزايا الاقتصادية و/أو الاضافية للمستوطنين المستعمرين من الحصول بسهولة على حق تقرير المصير والاستقلال من السادة المستعمرين . أما المستعمرات الاخرى فقد كافتت عبر طريق طويل وشاق ومحبط للحصول على حقها في تقرير المصير والاستقلال . وما فتئت ناميبيا تسير على ذلك الطريق منذ عنيت الامم المتحدة بانها الاستعمار، أي منذ انشائها في عام ١٩٤٥ . لكن هناك أمل ، وهذا الامل الذي يكمن في حلمنا في انه لا بد في يوم ما في المستقبل ان يستأصل الاستعمار كلية وتستأصل العنصرية والفصل العنصري من على وجهه كوكبنا ، يتحتم على الامم المتحدة والمجتمع العالمي ان يعملوا معا بالحاح ووثام ووافق على تحقيقه . ويتحتم ان تظل محنة الشعب الناميبى ستأثرة باشد اهتمامنا .

ونظرا لما نحلم به من ان تصبح عضوية الامم المتحدة عالمية وشاملة يسعدنا ان نرى
الاستعمرة البريطانية السابقة بروندي دار السلام وقد أصبحت دولة مستقلة ذات سيادة تسهم
بالفعل بفعالية في مساعدة الآخرين في العالم .

ويمثل قرار سكان جزر كوكوس (كيلنج) الاندماج مع استراليا خطوة اخرى نحو القضاء
التام على الاستعمار .

ونحن متنون جميعا للاعمال الهامة التي اضطلعت بها الامم المتحدة في ميدان
تصفية الاستعمار . لقد ركز مثلو بابوا غينيا الجديدة، هنا في الامم المتحدة وفي محافل
دولية اخرى على الدور الهام الذي تضطلع به الامم المتحدة في ميدان تصفية الاستعمار .
ان الكثير من الدول الاعضاء الممثلة هنا في هذه القاعة مدينة بظهورها كدول مستقلة ذات
سيادة للدور الحاسم الذي قامت به الامم المتحدة .

ان عطية تصفية الاستعمار عجلها كثيرا الاعلان التاريخي المعتمد في ١٩٦٠ من
جانب الامم المتحدة، و زاد من اسراع هذه العطية على اللجنة الخاصة ال ٢٤ التي أنشئت
في السنة التالية . واشعر بالفخر ان اشير الى ان لجنة ال ٢٤ يرأسها السفير عبد الغني
كروما . وانا واثق تماما من انه بفضل قيادته المقتردة سيتسنى للاقاليم الباقية تحت الوصاية
وغير المتحرة بالحكم الذاتي ان تقدم على اختيارها وتضم الينا في هذا المجتمع للأمم .
وهيما لا يتجاوز عدد الاقاليم التابعة الباقية عدد اضميلا فان وفد بلادي يعتقد
انه لا مكان هنا للشعور بالرضا فيما يتعلق بجهود الامم المتحدة في مجال تصفية الاستعمار .
فما زلنا ملتزمين ، بوصفنا اعضاء في الامم المتحدة، بتسهيل اعمال مجلس الوصاية ولجنة
ال ٢٤ لتتيح لشعوب تلك الاقاليم حق تقرير المصير والاستقلال .

ودون ان اقل من الهمية الحقيقية للوسائل الاخرى المتعلقة بهذا البند ، اقترح
ان نركز على الاقاليم التابعة الموجودة في المحيط الهادئ .

ان تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ما زال واجبا هاما
لم يقل حماس بابوا غينيا الجديدة، فيما يخصه . ان سعينا للانضمام الى عضوية اللجنة
الخاصة ال ٢٤ يتفق مع الولاية التي توليها حكومة بابوا غينيا الجديدة لعطية تصفية الاستعمار .

اننا نتوخى الواقعية فيما يتعلق بنفوذنا في هذه المنظمة العالمية وقد رتنا طسى
احداث تغييرات في عطية تصفية الاستعمار . فبالمقارنة الى الولايات المتحدة او الاتحاد
السوفياتي فان تأثيرنا وقد رتنا على احداث التغييرات صغيران للغاية . الا اننا لم نسمح
ولن نسمح لهذه الواقعية ان تتردى لتصبح عدم اكترات يتسم بالا استهتار .

وما تزال بابوا غينيا تعتقد ان الشعوب في الاقاليم الصغيرة ، بغض النظر عن الحجم
او عدد السكان او الموقع الجغرافي ، لها نفس الحق في تقرير المصير والاستقلال اسسوة
بالا اقاليم الاخرى .

وكمعظم الدول الاعضاء في الامم المتحدة تتعلق بابوا غينيا الجديدة باهمية بالغتة
على استمرار قيام الامم المتحدة بايفاد بعثات زائرة الى الاقاليم المستعمرة . وقد أسعد
بابوا غينيا الجديدة ان تشترك في اثنتين من هذه البعثات الزائرة . ونهنيء الدول القائمة
بالادارة المعنية على مواصلتها تقديم الدعوات والسماح لهذه البعثات بدخول الاقاليم
التابعة لها .

وبابوا غينيا الجديدة تشعر ، شأنها شأن بلدان مستقلة اخرى في المحيط الهادئ
باهتمام خاص ازاء الاقاليم التابعة المتبقية في منطقة المحيط الهادئ . وفي غمار المناقشة
العامة في اول تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٤ ذكر وزير خارجية بابوا غينيا الجديدة ما يلي :

" وقد اهتمت حكومات بابوا غينيا الجديدة المتتالية اهتماما خاصا
بالتطورات الجارية في الاقاليم الفرنسية مثل نيو كالدونيا وولينيزيا الفرنسية واليس
وفوتونا ، وفي آخر اقاليم الوصاية التابعة للامم المتحدة ، وهو اقليم جزر المحيط
الهادئ المشمول بالوصاية والذي تقوم الولايات المتحدة بادارته " .

ثم مضى ليذكر بأن :

" لنيو كالدونيا أهمية خاصة بالنسبة لنا ولحكومات محفل جنوب المحيط
الهادئ " . (A/39/PV.15 ، ص - ١٤١) .

وشعور من الاسف العميق استعرض انتباه هذه الجمعية الى الحالة التي لا يحسد
عليها احد والقائمة الان في نيو كالدونيا منذ ١٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٤ . وتدرك

بابوا غينيا الجديدة تماما انه لا يمكن وضع نمط لتصفية الاستعمار وتطبيقه على بقية الاقاليم التي لا تتمتع بالحكم الذاتي ، بما في ذلك نيوكاليدونيا ، من اجل انها الحكم الاستعماري في هذه الاقاليم . والواقع ان بابوا غينيا الجديدة قبلت هي واطرافها محفل المحيط الهادئ الاخرين ، فيما يتعلق بهذه المسائل ، بمجموعة من النماذج والنتائج لتصفية الاستعمار . والمثال الاخير هو قبولنا لقرار سكان جزر كوكوس (كيلنج) بالاندماج مع استراليا .

والرغم من التقدم البطيء الذي أحرز في سبيل تصفية الاستعمار في نيوكاليدونيا ، فان بابوا غينيا الجديدة بالاضافة الى البلدان الاخرى في منطقة المحيط الهادئ لم تقصر مطلقا في التزامها بالتوصل الى برنامج سياسي يمكن من التحول السلمي في نيوكاليدونيا ونيلها الاستقلال . وقد وضعنا بياننا النهائي بشأن مسألة نيوكاليدونيا متذرعين بالصبر البالغ والحيطة والحساسية الكبيرة وحسن النية تجاه كل الاطراف المعنية . والبلاغ الصادر عن اجتماع المحفل الاخير في توفالو يشهد بذلك .

وفي اجتماع المحفل في توفالو لاحظت حكوتي ، بالاضافة الى حكومات المحفل الاخرى ، بقدر من الارتياح ، الاصلاحات الدستورية والانتخابية التي وافق عليها البرلمان الفرنسي في ايار/مايو ولا سيما تلك التي تتعلق بامكانية منح الاستقلال في نهاية المطاف . لكننا ذكرنا ايضا اننا لا يمكننا ان نرى لماذا لا يمكن اجراؤها استغناءً بشأن هذه المسائل قبل ١٩٨٩ . كما اوصى المحفل ايضا الحكومة الفرنسية بان تصدر بياننا عاما يصف الاستقلال بأنه "النتيجة المرغوبة والمنطقية والمعترف بها" للاستغناء المقرر اجراؤه .

وقد شاركت بابوا غينيا الجديدة في ذلك لان هذا يتيح امكانية انهاء الشعور بالاحباط لحركة الاستقلال في نيوكاليدونيا . ومن المؤسف ان الدولة القائمة بالادارة لم تعرب الا عن استعدادها لتقديم موعد الاستغناء المحدد له ١٩٨٩ عقب الانتخابات التي اجهضت في ١٨ تشرين الثاني /نوفمبر وما ترتب عليها من فراق مدنية .

وفي هذا الصدد ، يسر حكوتي ان تلاحظ ان الدولة القائمة بالادارة تهذل قضارى جهدها لتحقيق السلم وصيانة النظام في اقليم نيوكاليدونيا . ويسر حكوتي ايضا ان الحكومة

الفرنسية قد عينت كممثل خاص للحكومة الفرنسية ومفوض سام لنيو كاليدونيا السيد ان جار بيسانبي وكلفته بمهمة خاصة هي استعادة النظام وتنمية الحوار بين الجماعات السياسية واعداد الاقليم لتقرير الحبير والاستقلال في نهاية المطاف .

ونفهم من هذا ان الوزارة الفرنسية قد عهدت الى السيد بيسانبي بأن يقترح طس الحكومة في غضون شهرين ثم ينفذ تدابير تتعلق بالتطوير المؤسسي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لنيو كاليدونيا وكذلك طرائق ممارسة حق تقرير الحبير .

ان التطورات السياسية المحيطة بانتخابات الجمعية الاقليمية التي اجريت في ١٨ تشرين الثاني / نوفمبر اثارت قلقا بالغا لدى حكومتي . والأمر الذي يثير قلقنا بوجه خاص هو نتائج الانتخابات التي لا تمثل فيما بيد وكل شعب كاليد ونيما الجديدة . ذلك أن المعلومات المتاحة تفيد بأن نسبة من اشتركوا في انتخابات ١٨ تشرين الأول / نوفمبر كانت أقل من ٥٠ في المائة من تعداد سكان كاليد ونيما الجديدة الذي يقدر بـ ١٤٠.٠٠٠ نسمة ، وأن معظم الميلانيزيين وهم سكان كاليد ونيما الجديدة الأصليين ، أي الكاناك ، لم يشتركوا في الانتخابات .

وجد ير بالذكر أن كاليد ونيما الجديدة ثالث أكبر مورد للنikkel بعد كندا والاتحاد السوفياتي ، ان يقدر انتاجها بحوالي ١٥ في المائة من مجموع الانتاج العالمي ، ولكن كما هي الحال في جميع الأقاليم المستعمرة ، يسيطر المستثمرون الأجانب على صناعة النikkel . ومن المفترض أن عمراحتيات النikkel في كاليد ونيما الجديدة لن يتجاوز عشرة أعوام أو اثني عشر عاما . ومن ثم يستطيع المرء أن يدرك سبب رغبة الكاناك في نيل الاستقلال قبل عام ١٩٨٩ . كما تتوافر في كاليد ونيما الجديدة احتياطات من المعادن الأخرى كالكروم والمنغنيز والكوبالت والنحاس وهي معادن هامة في صناعات التكنولوجيا المتقدمة .

ان التطور التاريخي والاجتماعي والسياسي في كاليد ونيما الجديدة أدى الى تضرر شعب الكاناك في المجال السياسي . ومن ثم قد يستطيع المرء أن يفهم لماذا يريد الكاناك الأخذ بالأساليب الانتخابية لتقويم أية انحرافات في ممارسة تقرير المصير .

وثمة ارث آخر خلفه الحكم الاستعماري في كاليد ونيما الجديدة ، وهو سلب الأراضي من مالكيها الأصليين . فقد استولى الفرنسيون على معظم الأراضي ثم أعادوا توزيعها على الفرنسيين وغيرهم من المستوطنين الأوروبيين . وحصروا اقامة الكاناك في المحتجزات التي تمثل الآن ما يقل تقريبا عن ٢٠ في المائة من مجموع مساحات الأرض .

ويجب النظر في رغبة الكاناك وغيرهم من شعوب كاليد ونيما الجديدة في الاستقلال في ظل هذه الخلفية . ويحدونا وطيد الأمل في أن يتسنى لفرنسا والكاناك وسائر الأطراف

المعنية التوصل الى حل مقبول للحالة في كاليدونيا الجديدة . وتود بابوا غينيا الجديدة أن تهنيئ الحكومة الفرنسية على أعمالها الايجابية الأخيرة .

ان اهتمام بابوا غينيا الجديدة بالقضاء على مخلفات الاستعمار في منطقة المحيط الهادئ يتطرق أيضا الى الصلة المتعاطمة القائمة فيما بين السياسات الاستعمارية والنووية لبعض الدول . وأنا أخشى أنه لا يمكن فصل ذلك عن سياساتنا في المحيط الهادئ . ولقد بدا لبابوا غينيا الجديدة في يوم ما أن هذا الرأي مجردا بعيدا عن الحقيقة ، ولكن من المؤسف أنه أصبح من الواضح تماما أن بعض الدول القائمة بإدارة أقاليم في المنطقة تعتبر وجودها هناك بمثابة تفويض لتنفيذ برامج للتجارب النووية بالرغم من معارضة شعوب المنطقة وحكوماتها .

كما أن بابوا غينيا الجديدة لن تتفاوض عن المحاولات الرامية الى تجاهل الحكم الوارد في دستور بالاو والذي يحرم ادخال الأسلحة النووية في بالاو . ان ممارسة جزر مارشال وولايات ميكرونيزيا الاتحادية لحقها في تقرير المصير يست فيينا الأمل . ونحن نرجو أن يبادر كونغرس الولايات المتحدة قريبا باضفاء الطابع الرسمي على تلك الاتفاقات والمواثيق .

ونأمل أيضا أن تمارس بالاو حقها في تقرير المصير في مستهل عام ١٩٨٥ . وتحقيقا لهذه الغاية نحث كلا من السلطة القائمة بالادارة وشعب بالاو على الانتها من النظر في وضع صيغة مناسبة للارتباط الحر ، ونرجو من مجلس الوصاية ومجلس الأمن أن يقررا نفس اتفاق الوصاية القائم حاليا .

وفيما يتعلق بالجزء الشمالي الغربي من القارة الافريقية ، تتابع بابوا غينيا الجديدة بمزيد من الاعجاب الجهود الدائمة التي تبذلها منظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة بغية التوصل الى حل سلمي وعملي لانها محنة شعب الصحراء الغربية . ومن ثم تحث بابوا غينيا الجديدة جميع أطراف - وأكرر جميع أطراف - الصراع على التعاون مع كل مسن منظمي الوحدة الافريقية والأمم المتحدة في ساعتهما .

أما فيما يتعلق بجنوب المحيط الأطلسي ، فإننا نلاحظ بمزيد الأسف عجز كسل من الأرجنتين وبريطانيا العظمى عن ايجاد تسوية مقبولة لصراعهما بشأن جزر فوكلاند (مالفيناس) وربما يجدر تذكير كلا الطرفين أنه ينبغي ألا يغيب عن ذهنهما وهما تسعيان من أجل التوصل الى حل مقبول للمشكلة أن عليهما التزاما يتحمل في كفاية حقوق شعب جزر فوكلاند (مالفيناس) غير القابلة للتصرف وتحقيق مصالحه ورفاهته ورفاهته . وتحقيقا لهذه الغاية ، نود أن نعرب عن الأمل في أن يستأنف الحوار بين الحكومتين في أقرب وقت ممكن .

وأود أن أزجي الشكر لرئيس لجنة ال ٢٤ الخاصة للعمل الجليل الذي اضطلع به كما أود أن أشكر الوفود المثلة هنا لما مارسته من نفوذ في تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل فرنسا الذي يود

أن يشير نقطة نظام .

السيد دولا بارد و نانتوى (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يود

الوفد الفرنسي أن يذكر الجمعية العامة أن كاليدونيا الجديدة ليست في قائمة الأقاليم غير المتتمة بالحكم الذاتي ومن ثم فهي ليست مدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة تحت البند ١٨ ولا ينبغي انذ أن يشار اليها في كلمات الوفود المشاركة في هذه المناقشة . ومن باب الأدب لم يطلب وفد بلادي أن يمنع المتكلم الأخير من مواصلة كلمته ، بيد أننا نأمل أن يلتزم أعضاء الجمعية العامة بجدول الأعمال المقرر لها .

ويعتزم الوفد الفرنسي احترام النظام الداخلي ومن ثم لن نرد على مضمون تلك الكلمة . ومن ناحية أخرى ، فإن الوفد الفرنسي على استعداد تام لأي حوار مفتوح مع أي وفد يرغب في ذلك . ان الاجتماع المعقود في تشرين الأول / اكتوبر بين وزير الدولة لشؤون الأقاليم في أعالي البحار وممثل هذه الأقاليم في نيويورك وممثل إقليم جنوبي المحيط الهادئ يعد أبلغ دليل على ذلك الاستعداد . ونفس الروح أحاط الوفد الفرنسي هؤلاء الممثلين طما بالخطوات التي اتخذتها الحكومة الفرنسية مؤخرا فيما يتعلق بالتطور المؤسسي

لهذه الأقاليم وتقدمها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وكذلك فيما يختص بالسبل والمسائل التي من شأنها أن تكفل لها ممارسة حقها في تقرير المصير، وأكد أهمية الأشهر المقبلة في المهمة المسندة الى السيد بيسانسي .

وأود أيضا أن أشير بما يجازم مرة أخرى الى أنه، بالرغم من عدم ادراج هذا البند على جدول الأعمال، فإن ممثل بابوا غينيا الجديدة نفسه اعترف بأهمية الخطوات الأخيرة التي اتخذتها الحكومة الفرنسية .

السيد بيلاييف (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : بحلول السنة القادمة ، يكون قد انقضى ربع قرن منذ اعتمدت الجمعية العامة ، بناءً على مبادرة من الاتحاد السوفياتي ، الاعلان التاريخي بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الذي أعلن رسمياً ضرورة :

" وضع حد بسرعة وبدون قيد أو شرط للاستعمار بجميع صوره ومظاهره ."

(القرار ١٥١٤ د-١٥)

ويعتقد وفد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية أنه من المناسب في هذا الصدد ، التذكير بتلك الأحداث التي لها مغزى تاريخي في تطور البشرية ، والتي أدت لا الى الاعتراف بالحقوق غير القابل للتصرف لجميع الشعوب في تقرير مصيرها وتميزه في العلاقات الدولية فحسب ، بل وأضفت أيضاً بعداً عالياً على ضمان تنفيذه فوراً وأصبح الآن مطبقاً على الصعيد العالمي كله تقريباً .

وقبل كل شيء ، أشير أولاً الى ثورة تشرين الأول / اكتوبر ١٩١٧ الاشتراكية العظيمة في روسيا التي كانت نجماً هادياً في طريق الحركة العريضة لجميع الشعوب المقهورة في نضالها من أجل القضاء على جميع أشكال السيطرة الاستعمارية . فدولة العمال والفلاحين التي أقامتها تلك الثورة ، فتحت مرحلة جديدة من التجدد الاجتماعي في العالم وعصراً من العدالة الاجتماعية وانهيار نظام القهر الاستعماري والاستعباد للشعوب . وكانت روسيا السوفياتية هي الدولة الكبرى الوحيدة التي رفضت منذ ما يرجع الى ١٩١٩ ، الاعتراف بنظام الانتداب لعصبة الأمم ، والذي يمثل في جوهره باعطاء الولاية لنهب وسلب الأقاليم الأجنبية .

وبعد ذلك ، كانت هناك ذروة الانتصار التي كللت النضال المرير واسع النطاق الذي لم يسبق له مثيل للشعوب ضد قوى الغاشية المتعطشة للسيطرة على العالم ، وهو نصر ستحتفل بذكراه الأربعين جميع القوى التقدمية في العالم في الربيع القادم . والنسبة لشعوب الاتحاد السوفياتي ، كانت تلك حرباً عادلة من أجل التحرر ، حيث قدمت اسهامها

(السيد بيلايف ، جمهورية
بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

الحاسم في تحقيق النصر على الفاشية الهتلرية . وكان ذلك نصرا حاسما لجميع الشعوب المحبة للسلام لا على قوى العدوان والعسكرية فحسب، بل وعلى السياسات والنظريات العنصرية البغيضة . وكان له تأثير ضخم على التصاعد الذي لم يسبق له مثيل في حركة النضال من أجل التحرر الوطني للشعوب المستعمرة والتابعة ضد السيطرة الأجنبية . وكانت مبادرة الاتحاد السوفياتي ، حافزا أدبيا وسياسيا قويا ، عجل بتصفية النظام الاستعماري للإمبريالية ، وقد قدم الاتحاد السوفياتي في ١٩٦٠ إلى الأمم المتحدة برنامجا يتضمن القضاء التام على الاستعمار والعنصرية من على وجه الأرض، هو الذي شكل أساس إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

ومنذ ذلك الحين ، أمكن تحقيق نجاح كبير، بسبب حركة التحرر الوطني القوية للشعوب بصفة أساسية ، ونتيجة للجهود التي لا تكل للأمم المتحدة في معالجة مشاكل تصفية الاستعمار ، ونفضت مئات الملايين من البشر عن كواهلها نير القهر الاستعماري ، وظهرت على الخريطة السياسية للعالم عشرات الدول المستقلة حديثا . وهي تقدم الآن أسهاما ضخما في معالجة المشاكل الحيوية لعصرنا .

وفي الوقت نفسه ، فإن هذه الخلفية من النتائج الواضحة والمشجعة للجهود التي تهذل من أجل القضاء على الاستعمار الاستعماري للشعوب ، تبرز بوضوح صارخ بقايا تلك الظاهرة المشينة لعصرنا ، التي تعتبر تذكيرا شديدا الوطأة بأن عملية تنفيذ الاعلان لم تنته بعد .

لقد كان الجنوب الأفريقي للعديد من السنوات ، واحدا من أهم البؤر الساخنة في العالم ، وهي منطقة لا تزال بها أوسع بؤرة للاستعمار والعنصرية في أكثر أشكالهما بغضا وهي الفصل العنصري . ويواصل نظام جنوب أفريقيا الاستعماري العنصري الاستهانة بصورة بشعة بحقوق شعوب ناميبيا وجنوب أفريقيا في تقرير المصير وتطلعها إلى الحرية والاستقلال . وفي محاولة لإدامة بقاء ذلك النظام ، عزز العنصريون ما يمارسونه من ارهاب وطش ضد السكان الأفارقة الأصليين ، وذلك برفع تلك الممارسات إلى مرتبة سياسة الدولة بما فيها

الاعتقالات بالجملة والتعذيب الوحشي وقتل المناهضين في سبيل التحرر الوطني . وتلك أرض مغلقة للاستعمار والعنصرية ، وهي لا تمثل مصدرا لمعاناة الملايين من البشر وهانسة للكرامة الانسانية وسببا لحرمان الشعوب التي تترج تحت القمع والعنصرية من حقوقها الوطنية فحسب ، بل وتعمل أيضا على تسميم وتفاقم الحالة الدولية بصورة شاملة ، ومن ثم تمثل خطرا على القارة الافريقية بأكملها ، وكذلك على السلم والأمن الدوليين .

ولا تزال السيطرة الأجنبية المباشرة قائمة في عدد صغير مما يسمى بالأقاليم الصغيرة التابعة المشمولة بالوصاية الواقعة في المساحات الشاسعة للمحيط الهادئ والمحيط الهندي والمحيط الأطلسي بالإضافة الى منطقة الكاريبي .

والمواقف الأساسية التي تقف في طريق القضاء التام والنهائي على نظام القمع الاستعماري في الجنوب الافريقي وفي الأقاليم المستعمرة والتابعة معروفة جيدا .

وتشتمل سجلات الأمم المتحدة على عدد من الدراسات الشاملة والمتعمقة التي توضح بجلاء أن واحدا من الأسباب الرئيسية لعدم تنفيذ قراراتها في هذا المجال ، هو حقيقة أن الدول الغربية ، وأساسا الولايات المتحدة ، تبذل كل ما في وسعها لمقاومة ومواجهة أى تغيير في وضع الأقاليم المستعمرة والتابعة ، لأن استمرار الاستعمار والعنصرية في أجزاء مختلفة من العالم يتماشى ومصلحتها الاقتصادية والاستراتيجية الذاتية .

لقد تأكد وثبت منذ فترة طويلة ، أن النظام الاستعماري في تلك الأقاليم يوفر لاحتكارات تلك البلدان ظروف ملائمة للغاية تمكنها من تحقيق الأرباح الخيالية عن طريق النهب المستمر واستنزاف الموارد الطبيعية غير المتجددة والاستغلال اللانساني للسكان المحليين . في حين تعتبر الدوائر الاقتصادية والمالية وغيرها ، بدورها ، التي تعمل بالتواطؤ المباشر مع النظم الاستعمارية ، أكثر الممارسين نشاطا لسياسة شاملة للامبريالية ، تستهدف تحويل الأقاليم التابعة والمستعمرة المشمولة بالوصاية الى قواعد عسكرية قوية ورؤوس جسور تحيط بالبلدان المستقلة والقارات .

ان رغبة الاحتكارات الأجنبية في الاحتفاظ بمهاد رأيا حبا الضخمة في الجنوب الافريقي توضح مغزى الموقف الذي تتخذه البلدان الغربية بشأن المجموعة الكاملة لقضايا

تصفيه الاستعمار المتعلقة بتلك المنطقة . ويتخذ هذا ، بين جملة أمور ، شكل المناورات التسوية للمسألة الشاملة الخاصة بالتسوية النامية طبقاً لقرار مجلس الأمن ، والمحاولات التي تربط حلها بتلك الشروط التي تترك رأس المال الأجنبي حراً في مواصلة استغلاله لذلك البلد في المستقبل . وهذه ، بالتحديد ، الطريقة التي تفسر بها الدوائر الإمبريالية في البلدان الغربية ما يسمى بالحل السلمي لمشاكل الاستعمار والفصل العنصري والتمييز العنصري ، والتي استمعنا إلى الكثير عنها من مثليهم هنا في الأمم المتحدة . وهو ما اتضح عند مناقشتنا الحالية لمسألة ناميبيا .

وهناك مجال خاص لسيطرة الاحتكارات الإمبريالية هو ما يسمى بالأقاليم المستعمرة الصغيرة المشمولة بالوصاية . وكما يتضح من وثائق الأمم المتحدة عن الحالة في تلك الأقاليم ، فإن الاحتكارات الأجنبية تمارس سيطرة فعلية كاملة على استغلال الموارد الطبيعية والبشرية هناك ، لمصلحتها الخاصة دون أي اهتمام بمستقبل ورفاهة السكان الأصليين . ويتشمل ما يسمى بالنشاط المفيد الذي تمارسه تلك الاحتكارات بأكمله ، في العمل على إعاقة نمو الوعي الوطني للسكان وعرقلة تنفيذ إعلان الأمم المتحدة لمنع الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

لا ينبغي أن نخدعنا الكلمات التي تتصف بالتقوى لمثلي الدول الاستعمارية الغربية ، بما في ذلك من تكلموا في جلسة اليوم ، بأن احتكاراتهم تجلب بعض الخير للأقاليم المستعمرة والتابعة الصغيرة . وكل ذلك قصص خيالية ، لكنها قصص خيالية ضارة دون شك .

وهناك عشرات من البلدان التي حصلت على استقلالها السياسي في الماضي القريب في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية لم تتمكن حتى الآن من تحرير نفسها من قبضة رأس المال الاحتكاري الأجنبي .

ومن المعروف جيدا أن الدول القائمة بالادارة في عدد من الحالات قد حاولت استغلال الحالة الاقتصادية الصعبة للغاية في الاقاليم المشمولة بالوصاية لكي تفرض على تلك الاقاليم اشكالا جديدة من التبعية الاستعمارية ، وتدعم تلك الاشكال تحت شعارات من امثال " الاتحاد " و " الكومنولث " ، ومن خلال مختلف انماط التكامل . وهذا صحيح بوجه خاص في حالة ميكرونيزيا والتي يفيد تحليل حالتها في الاجابة على اولئك الذين يسارعون بالهجوم على الامم المتحدة ، ويدعون انها قد فشلت فهم اهمية فوائد الاحتكارات الأجنبية في الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي .

ومنذ ما يقرب من اربعة عقود تولت الامم المتحدة ادارة اقليم ميكرونيزيا المشمول بالوصاية وذلك من اجل ، كما يقول ميثاق الامم المتحدة :

" العمل على ترقية اهالي الاقاليم المشمولة بالوصاية في أمور السياسة والاجتماع والاقتصاد والتعليم ، واطراد تقدمها نحو الحكم الذاتي أو الاستقلال ..."

واود ان اؤكد على هذه الكلمات الاخيرة : " الحكم الذاتي او الاستقلال " .

وخلال الفترة السابقة ، لم تفشل الولايات المتحدة فحسب في خلق اقتصاد مستقل قادر على البقاء في ذلك الاقليم ، بل انها في الحقيقة تفعل كل ما من شأنه ان يحول ذلك الاقليم الى ذيل لاستعمارها الجديد . وفي هذا الصدد يود وفد بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ان يؤكد من جديد ان حل مسألة مستقبل ميكرونيزيا هو جزء لا يتجزأ من حل مشكلة انهاء الاستعمار برمتها ، وهو جزء من مسألة منح البلدان والشعوب المستعمرة حقها في تقرير المصير والاستقلال ، وأي تغيير في وضع ميكرونيزيا كاقليم مشمول بالوصاية ، لا يمكن ان ينفذ ، بموجب ميثاق الأمم المتحدة ، الا بصدور مقرر من مجلس الأمن . ولا تستطيع الدول القائمة بالادارة ان تتخذ اجراء من جانب

واحد في الاقاليم المشمولة بالوصاية او في اجزاء منفردة منها . ولا يمكن اعتبار تلك الاجراءات سليمة او ان لها قوة قانونية .

ويعتبر الاستغلال الجارى حاليا للاقاليم الصغيرة من قبل الاحتكارات الامبريالية واستخدام الدولة القائمة بالادارة لتلك الاقاليم كقواعد عسكرية ، عقبة خطيرة تعترض حصول سكان تلك الاقاليم على تقرير مصيرها واستقلالها ، كما تعترض تنفيذ احكام الاعلان .

ان اقامة القواعد العسكرية في غوام وبورتوريكو وميكرونيزيا ودييغو غارسيا وبرمودا وجزر تركس وكايكوس وغيرها من الاقاليم المستعمرة والتابعة ليس المقصود بها بأى حال من الاحوال توفير مزيد من فرص العمل للسكان المحليين كما يؤكد المستعمرون . فتللك القواعد تستخدم في قمع حركات التحرير الوطني ، وفي تمكين الدول الاستعمارية من الحفاظ على وجودها العكسرى ، ولا تتفق مثل تلك الاعمال مع السلم والأمن الدوليين . لقد اتخذت اجراءات كثيرة وتحقق عدد من النتائج الايجابية في مجال تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . غير ان الامم المتحدة ينبغي لها ان تبذل كل ما في وسعها من جهد ، بل ان تزيد في الحقيقة من جهودها لضمان سرعة استكمال انجاز الهدف النهائي للاعلان ، وتنفيذ قرارها التاريخي ١٥١٤ (د-١٥) الذى ورد فيه الاعلان .

وختاما يرى وفد جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية لزاما عليه ان يؤكد ان الاعلان التاريخي الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ينبغي ان ينفذ بالكامل . ونحن نؤيد البرنامج الذى اعدته لجنة الامم المتحدة المعنية بتصفية الاستعمار فيما يتعلق بالاحتفال بالذكرى الخامسة والعشرين لاعتماد ذلك الاعلان . ونعتقد انه اذا نفذ على ذلك النحو فسيساعد على النهوض بمزيد من تعبئة جهود الامم المتحدة بل وجهود المجتمع الدولي بأسره في النضال لكي تبلغ عملية تصفية الاستعمار ذروتها .

وفيما يتعلق بملاحظات مثل المملكة المتحدة التي جاءت في غير محلها ، ان لم نقل انها كانت استفزازية ، والتي اشار فيها الى جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، فنحن نقترح عليه ان يعيد قراءة الجزء الاول من بيانه ، وخاصة الجزء الذي قال فيه ان مسألة الاستقلال ينبغي ان تحلها الشعوب بنفسها . وكنت اود ان اعتقد انه صادق النية فيما قال . واود ان اذكره بان شعب بيلوروسيا فيما يتعلق بحريته واستقلاله ، حسم الامر تماما ونهايا في فترة ثورة تشرين الاول / اكتوبر الاشتراكية العظيمة ودلل على سلامة اختياره في سنوات الحرب العالمية الثانية اثناء النضال ضد الفاشية . ويستطيع الممثل اشباع اهتماماته المرضية بان يقرأ في اوقات فراغه الجزء المتعلق بتلك الفترة في اي كتاب تاريخ ابتدائي .

السيد الدباشي (الجمهورية العربية الليبية) : عندما نجتمع السنة

القبلة لدراسة هذا البند ، يكون قد مر ربع قرن على اعتماد الجمعية العامة في سنة ١٩٦٠ للقرار ١٥١٤ (د-١٥) المتضمن لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، ذلك القرار الذي كان خطوة هامة في دعم كفاح الشعوب المستعمرة ، والاسراع بعملية انهاء الاستعمار . فقد وضعت الامم المتحدة بذلك اساسا لتحركها في مجال تصفية الاستعمار ، ثم تعزيره ، بالقرار ١١٨ / ٣٥ المؤرخ في ١١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٠ ، المتضمن لخطة العمل للتنفيذ التام لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

ومنذ اعتماد القرار ١٥١٤ وحتى الآن شاهدنا اتساع حركة التحرر ، وانحسار نطاق الاستعمار بنيل بلدان كثيرة لاستقلالها ، وكان آخرها بروني دار السلام التي سبق وان هناها على استقلالها ، ورحبنا بانضمامها للأمم المتحدة . وفي الوقت الذي نعبر فيه عن ارتياحنا لما تحقق في مجال تصفية الاستعمار يجب الا ننسى ان الهدف النهائي لذلك القرار اي القرار ١٥١٤ وهو تصفية الاستعمار من جميع انحاء العالم ، لم يتحقق بعد ، وذلك يرجع في نظرنا الى الاسباب الاتية :

اولا ، انشطة المصالح الاقتصادية الاجنبية ، حيث نلاحظ ان الدول الاستعمارية تشجع شركاتها متعددة الجنسية على الاستثمار في الاقاليم المستعمرة ، الامر الذي ترتب عليه سيطرة الشركات الاجنبية على اقتصاد الاقاليم المستعمرة ، ونهب ثرواتها ، واستغلال اليد العاملة الرخيصة فيها ، وتحويل ارباحها الى البلدان التابعة لها ، التي اصبحت تعتبر نشاط الشركات في الاقاليم المستعمرة جزءا اساسيا من مكونات اقتصادها ، واصبح ههما الوحيد هو الحفاظ على مصالحها في الاقاليم المستعمرة وتأخير استقلالها للاستمرار في نهب ثرواتها . ويوجد الآن ما يقرب من ألف شركة أجنبية تعمل في الاقاليم المستعمرة .

ثانيا ، القواعد والمنشآت العسكرية التي تقيمها الدول الاستعمارية في الاقاليم الواقعة تحت ادارتها مثل تلك القواعد والمنشآت المقامة في غوام وبورتوريكو وميكرونيزيا . ولاشك ان هذه القواعد والمنشآت تمثل سيفا سلطا على الشعوب المستعمرة ، يمنعها من التعبير بحرية عن رغباتها ، والمطالبة بحقها في تقرير المصير والاستقلال .

ثالثا ، الاستعمال السيئ لحق النقض في مجلس الأمن ، حيث نشاهد ان الدول الاستعمارية تلجأ لاستعمال حق النقض ضد كل قرار لا يتفق مع مصالحها ، وبالتالي فانها تقف ضد كل قرار من شأنه ان يساعد الشعوب المستعمرة في الحصول على حق تقرير المصير والاستقلال ، اذا رأت ان ذلك القرار يتعارض مع مصالحها ، بغض النظر عن وجهة نظر المجتمع الدولي . والشواهد على ذلك كثيرة ، وأبرزها ما حدث عدة مرات عند مناقشة مجلس الأمن لقضية ناميبيا .

ولقد عرقلت هذه الأسباب مجتمعة عملية انتهاء الاستعمار ، وترتب على ذلك بقاء عدد من الشعوب تعاني الاضطهاد وكبت الحريات . ان شعوب ناميبيا وجنوب افريقيا وفلسطين تأتي على رأس قائمة تلك الشعوب التي ما زالت تناضل ضد الاستعمار والعنصرية ، بما فيها الصهيونية .

ففي افريقيا ما زال الشعب الناميبي يكافح من أجل الاستقلال وحق تقرير المصير ، رغم كافة الجهود التي بذلها المجتمع الدولي ، والمبادرات التي قام بها الامين العام لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وذلك ناتج عن تعنت نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا ، وتمسكه باحتلاله غير الشرعي لناميبيا .

وقد اتضح بجلاء ان نظام الفصل العنصرى استخدم باستمرار المفاوضات التي جرت على مدى السنوات الماضية لكسب الوقت فقط وتأخير تنفيذ القرار المذكور ، من خلال اختلاق الحجج والمبررات الواهية والقيام بالمناورات الرامية الى صرف الانظار عن جوهر المشكلة ومعلقة استقلال ناميبيا ، وآخر تلك المناورات اقحام أمر جديد لا علاقة له بخطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا ، وهو ربط عملية الاستقلال بانسحاب القوات

الكوبية من انغولا ، الأمر الذي يعتبر تدخلا في الشؤون الداخلية لانغولا ، وقد أدب من قبل المجتمع الدولي . ولا شك أن جنوب افريقيا تحاول ايضا تكريس الحل الداخلي ، وتجاوز منظمة سوابو ، الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا ، من خلال خلق حكومة عميلة في ناميبيا ترعى مصالحها ومصالح القوى الاستعمارية التي شجعتها في سياستها هذه ، ومدتها بكافة المساعدات التي جعلتها تتحدى الى هذا الوقت ارادة المجتمع الدولي ، وتستمر في احتلالها لناميبيا وجزء من اراضي انغولا .

اما في جنوب افريقيا نفسها فما زال المواطنون السود يكافحون من اجل تحقيق حكم الاغلبية والقضاء على نظام الفصل العنصرى البغيض ، وينتظرون مساعدة اكبر من المجتمع الدولي لضمان حقوقهم الاساسية .

وقد لجأ النظام العنصرى مؤخرا الى اساليب جديدة لتعزيز سياسته من خلال انشاء مجلسين نيابيين صوريين للسكان ، الذين هم من اصل آسيوى ، والخلاسيين ، بهدف زرع الفرقة بين مختلف فئات الشعب ، وتجنيد الاسيويين والخلاسيين ، واستعمالهم في عمليات القمع ضد اشقائهم السود . ولم تنطل هذه الخدعة الجديدة على المجتمع الدولي ، حيث اعلنت كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن رفضهما لهذا الأمر ، وأكدوا ان سياسة الفصل العنصرى لا يمكن اصلاحها ، وانما يجب القضاء عليها . ان الجماهيرية العربية الليبية لهذه المناسبة تؤكد على ضرورة فرض عقوبات الزامية شاملة على نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا لارغامه على التخلي عن سياسة الفصل العنصرى وانها احتلاله غير الشرعي لناميبيا ، وتمكين شعبي الاقليمين من الحصول على حقهما في تقرير المصير والاستقلال .

ان شعوب اخرى كثيرة ما زالت تكافح من اجل حق تقرير المصير والاستقلال ، ويأتي الشعب الفلسطيني على رأس تلك القائمة ، اذ ما زال هذا الشعب مشردا ، ويعيش في مآساة ، بعد ان طرد من ارضه ، ولم تتمكن الامم المتحدة حتى الآن من

ساعدته في الحصول على حق تقرير المصير ، واستعادة اراضيه ، واقامة دولته المستقلة مثل بقية شعوب العالم .

كما أن شعب بورتوريكو هو الآخر ما زال يناضل من أجل حق تقرير المصير ، والتخلص من الاستعمار . ولقد كانت قضيته موضوع مناقشات مستفيضة من قبل اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، التي اصدرت بشأنها عدة قرارات تؤكد جميعها على حق هذا الاقليم في تقرير المصير ، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) .

ان اقاليم اخرى عديدة في مختلف بقاع العالم ما زالت خاضعة للاستعمار ، وأخص بالذكر جزر مالديف التي يجب جلاء الاستعمار عنها ، واعادتها الى سيادة الارجننتين ، وجزيرة مايوت القمرية التي يجب اعادتها الى جمهورية القمر الاتحادية الاسلامية ، وجزيرة ديبغو غارسيا التي يجب ازالة القاعدة العسكرية منها واعادتها الى موريشيوس واعادة سكانها اليها .

ان على الدول القائمة بالادارة ان تراعي بالدرجة الاولى مصالح سكان الاقاليم المستعمرة وحقهم في تقرير المصير . وعلى الولايات المتحدة بالذات ان تراعي مصالح سكان ورغبات شعب اقليم المحيط الهادئ المشمول بالوصاية ، وان تعمل على ضمان عودة سكان جزيرة بكيني الى ارضهم في اقرب وقت ممكن .

ان وفد الجماهيرية العربية الليبية يأمل مخلصا في ان تكفل جهود الامم المتحدة بالنجاح ، ويتم في القريب العاجل القضاء على الاستعمار في شكله القديم المتمثل في احتلال الاقاليم ، والسيطرة على الشعوب ، وسلب حرياتهم وثروتاتهم ، حتى تتمكن هذه المنظمة من التفرغ لمكافحة الاستعمار الجديد ، المتمثل في الهيمنة السياسية وفرض التبعية الاقتصادية والثقافية على الدول والشعوب الصغيرة ، الذي بدأ يتسع نطاقه في السنوات الاخيرة .

ولقد شاهدنا في الآونة الأخيرة نزعة استعمارية جديدة تهدف إلى إعادة استعمار عدد من الدول المستقلة الصغيرة غير المنحازة والسيطرة عليها . كما شاهدنا الاستفزات العسكرية ، والابتزاز الاقتصادي ، والتهديد بالقوة ، تمارس من قبل دول امبريالية كبرى ضد دول صغرى بقصد ارهابها ، وتقويض تنميتها ، وفرض الهيمنة الاقتصادية عليها ، وربطها بعجلة الاستعمار . بل تجاوز الأمر ذلك حيث قامت إحدى الدول الامبريالية في السنة الماضية باحتلال دولة صغيرة ، واطاحت بحكومتها ، ووضعتها تحت سيطرتها المباشرة .

ان امام الامم المتحدة طريقا طويلا وشاقا في مجال تصفية الاستعمار ، وعليها ان تتخذ كافة الاجراءات الرادعة لارغام المستعمرين المغتصبين لاراضي وحقوق الشعوب على الانسحاب واحترام ارادة الشعوب ورغبتها في التحرر وتقرير المصير .

وطى المجتمع الدولي أن يكون يقظا حيال الأساليب التي تستعملها بعض الدول الاستعمارية، التي نراها كلما تزايد ضغط الرأي العام العالمي عليها، تلجأ إلى تكثيف مناوراتها تحت شعار الحلول السلمية، في محاولة يائسة لتجاوز حركات التحرير الحقيقية وفرض حلول مشبوهة تكون نتاجها النهائية، حكومات عميلة ترعى مصالح الدول الامبريالية وتكون تابعة لها.

ان التزام الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية بقضايا التحرر وتصفيصة الاستعمار، لا يحتاج الى تأكيد. وهذا الالتزام مبني على قناعة الشعب الليبي بأن حريته ناقصة ما دامت هناك شعوب ترزح تحت الاستعمار والعنصرية، وتنكر عليها حقوقها الأساسية. ان بلادى تدعم نضال تلك الشعوب المستعمرة، وستستمر في دعمها بكافة الوسائل المادية والمعنوية حتى تتحرر كافة الشعوب، وتحصل على حقوقها كاملة، وينتهي عصر الاستعمار الى الأبد.

وفي الختام يود وفد بلادى أن يثني على اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، ورئيسها السفير كوروما، مثل سيراليون، على الجهود التي تبذلها من أجل الاسراع بعملية تصفية الاستعمار، مؤكداً تأييده المطلق لتوصياتها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد استمعنا الى آخر المتكلمين هذا الصباح وأدعو الآن الممثلين الذين يودون ممارسة حقهم في الرد. واسمحوا لي أن أذكرو الأعضاء أنه وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٤ / ٤٠، فان البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد تكون مدتها عشر دقائق بالنسبة للبيان الأول وخمس دقائق بالنسبة للبيان الثاني، وينبغي أن تدلى بها الوفود من مقاعدها.

السيد فلدمان (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد سررتي، وان كان قد أدهشني بعض الشيء، أن أستمع منذ لحظات الى ممثل الجمهورية العربية السورية يقول انه لا يهاجمني على الاطلاق. لقد كان من الصعب علي أن أيسر

بين الأمرين ، خاصة عندما أشار الى البيانات التي أدليت بها على أنها " جديرة بالازدراء " و " محرقة " و " خارجة " عن موضوع البحث ، و " تتسم بالجهل " وما الى ذلك . غير أنني سي سأغض النظر عن ذلك مع القول بأنه كثيراً ما سيكون من حسن حظك أن يعرفك عدوك بقدر ما يعرفك صديقك .

لقد أدهشتني بالطبع محاولاته المتكررة لزج بورتوريكو في جدول أعمالنا . والواقع انها ليست مدرجة على جدول الأعمال ، ومع ذلك ، فقد مس أوتار قلبي عندما أعرب عسني بالغ قلقه لما أسماه تدمير الثقافة البورتوريكية والشعب البورتوريكي . وأنا على ثقة من أن مثل الجمهورية العربية السورية غير معتاد على أن يستقل قطار الانفاق في مدينة نيويورك ، وأعرف أنه لا يستقل الا السيارة في تنقلاته . ولكن لو قدر له أن يستقل قطار الانفاق ، سيستوى أن كل الارشادات العامة مكتوبة بالاسبانية والانكليزية معا ، وأن مدينة نيويورك تقدم برنامجا مكثفا لتعليم اللغتين الانكليزية والاسبانية . وهذا يحدث في نيويورك لا في بورتوريكو . وبالطبع ، ما زالت الاسبانية هي لغة بورتوريكو ، فهل يعتبر ذلك تديرا للثقافة البورتوريكية؟ أما فيما يتعلق بنظام الحكم في بورتوريكو ، فكلنا يعرف أنه تجري هناك انتخابات كل أربع سنوات . وقد جسرت انتخابات لشغل مركز الحاكم في بداية تشرين الثاني / نوفمبر . وقد شكك حزب الاستقلال البورتوريكي ، كما يفعل كل أربع سنوات ، في صحة تلك الانتخابات . وكان حزب الاستقلال يحصل على ٦ في المائة من الأصوات ، غير أنه حصل هذه المرة على ما يقرب من ٤ في المائة فقط .

وكما قلت الآن ، فان بورتوريكو ليست مدرجة على جدول أعمالنا ، ولا أعتقد مسن المناسب ، أو من الرجولة ، ان جازلي استعمال هذا المصطلح . أن ندخلها من الباب الخلفي . وإذا كان مثل الجمهورية العربية السورية يود أن يدرج بورتوريكو على جدول الأعمال ، فإني أقترح أن يطلب عقد اجتماع المكتب ، وسنناقش اقتراحه هناك . والسبب أن يحدث ذلك سأصر على أن بورتوريكو ليست مدرجة على جدول أعمالنا .

ومع ذلك ، لا يمكنني أن أتفااض عن ملاحظته بأن " القوة هي جد النظام الذي أتكلم باسمه " . لقد أدهشتني الملاحظة في حد ذاتها لأن مثل الجمهورية العربية

السورية هو مثل حكومة يبد وأنها مهتمة بحرية كل الشعوب ما عدا شعبها . وعند ما يأتي الأمر الى ذكر القوة أتساءل ما اذا كان بوسعها أن يوضح لنا الظروف التي أحاطت بقياس المدفعية بتدبير مدينة حماة السورية ، وهذا عمل قامت به الحكومة السورية ، وأنهم أنه قد خلف وراءه بين ١٠٠٠٠ و ٥٠٠٠٠ ضحية ؟

السيد مايلز (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أذكر

ثلاث نقاط صغيرة ، وهي صغيرة ، لأنه كما سيتضح من بياني ، لم تعد هناك أية نقاط كبيرة مطروحة للبحث في هذه المناقشة السنوية .

النقطة الأولى تتعلق بجزر تركس وكايكوس التي ذكرت من جانب عدد من المتكلمين كأحد الأقاليم التابعة التي تجرى فيها عمليات عسكرية خطيرة . أولاً ، من الحقائق المعروفة لدى الجميع ، والتي ذكرت عدة مرات أمام اللجنة ، أنه حتى هذا العام لم يكن هناك إلا ضابط واحد من ضباط الولايات المتحدة متمركز في الجزر ، ولكن في ٢٩ شباط / فبراير ترك مركبوه دون استبداله بضابط آخر . ونحن لا نرى أن ضابطاً واحداً ، حتى ولو كان ضابطاً أمريكياً ، يمكن أن يشكل قاعدة عسكرية ، ولكن يبد وأن بعض الوفود ترى ذلك . وقد قال مثل بلغاريا أنه لم يكن هناك أي رد فعل من السلطات القائمة بالادارة ، لدعوة الجمعية العامة لاطلاق المنشآت العسكرية في الأقاليم التابعة . ولكنه يتعين علينا أن نخبره بأننا قد أظقتنا قاعدة في جزر تركس وكايكوس . وما زال مثلو الجمهورية الديمقراطية الألمانية والاتحاد السوفياتي وسيلوروسيا يشملون هذه الجزر في قائمتهم بشأن الأقاليم التابعة التي تجرى فيها العمليات العسكرية . ولعلهم يعلمون بأمر نحن لا ندرى به .

أما النقطة الثانية التي أود أن أتناولها فهي مسألة الكفاح المسلح والشكوى التي أعرب عنها مثل بلغاريا ومن أنه ما من دولة قائمة بالادارة قبلت الاعتراف بشرعية الكفاح المسلح ضد السيطرة الاستعمارية . وسرني أن أقول ان المملكة المتحدة لا تواجه مثل هذه المشكلة في أي من الأقاليم التي تحت ادارتها . ولكني أذكر المثل القائل بأن المناضلين من أجل الحرية في نظر انسان هو اراهبي في نظر انسان آخر . وأود أن أذكر الجمعية العامة بأن ذلك قد وضح وضوح الشمس من البيان الذي أدلى به مثل الاتحاد السوفياتي

في المناقشة حول افغانستان ، عند ما ذكر ان تلك الدول التي قدمت العون لشعب يتسلم
احتلال افغانستان ، تنخرط في سياسة الارهاب الذي تمارسه دول ، وليس في هذا اعتراف
كبير بشريعة الكفاح المسلح هناك .

وأخيرا ، أود فقط أن أعقب على الملاحظات التي ذكرت ، والاجابة التي تقدم بها
مثل بيلوروسيا بشأن مسألة تقرير المصير . وأود أن أقول بكل اخلاص انني لم أكن أعني
على الاطلاق أن أوصي جديا بأن بيلوروسيا ينبغي أن تعلن استقلالها ، أو أي شيء من
هذا القبيل . فقد كنت أتناول نقطة اخرى .

وأوافق تماما على أنه من حق بيلوروسيا أن تقرر ما تراه لمركزها ومستقبلها . وأقبل التفسيرات التاريخية التي قدمها ممثل بيلوروسيا ، وأوافق على أن بيلوروسيا قد حددت اختيارها بنفسها . وهذا ما يعنيه تقرير المصير . وعلى نفس المنوال ، من حق الشعوب في الأقاليم التابعة لبريطانيا أن تقرر مصيرها . فاذا رغبت تلك الشعوب في الاستقلال ، فهذا أمر مقبول ، وإذا رغبت في أي حل آخر ، فهذا مقبول أيضا . وليس من حقي أو من حق ممثل بيلوروسيا أو الجمعية العامة ذاتها ، أن تحاول اخبار تلك الشعوب بالاختيار الذي ينبغي أن تختاره . وهذا هو ما يعنيه تقرير المصير .

رفعت الجلسة الساعة . ١٣ / ٤